وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

المسند بين النّحو والبلاغة

دراسة وصفيّة تحليليّة في سورة الأحزاب

بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
في تخصّص اللّسانيّات العامّة

إعداد الطالبين:
- عبد القادر بن زكري
- علي قشماد

إشراف الدكتور:
- الحاج بعاش

السنة الجامعية:
2019م - 2020م

شكر وتقدير

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلّم قال: "**لَا يَشكُرُ اللهَ من لا يَشكُرُ النّاس**" رواه أبو داوود في سننه.

نحمد الله أوّلاً وقبل كل شيء، على ما منحنا إيّاه من قوّة وصبر وصحّة وتوفيق لإتمام هذا البحث.

ونشكر الأستاذ الفاضل الدّكتور الحاج بعّاش، على مرافقتنا في هذا البحث، وإشرافه علينا طيلة فترة إنجازه، بنصائحه وآرائها التي أنارت دربنا وكشفت الغامض الذي اعترضنا.

والشّكر موصول أيضا إلى لجنة القراءة التي ستتولّى عناء مراجعة وتفحّص هذا البحث لأجل تقييمه.

ولا ننسى أن نشكر الوالدين الكريمين، وكل من ساهم في هذا البحث ولو بالدّعاء، أو بالنّصيحة من الأصدقاء والمقرّبين.

كما نشكر كلّ عمال جامعة الجيلالي بونعامة بخيس مليانة، أساتذةً وموظّفين، خاصّة كلّية الآداب واللّغات، على هذه السّنين الممتعة التي قضيناها معهم.

المقـــدمـــــة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فقد أضحت الجملة منطلقاً للدّراسات اللّغوية الحديثة، للكشف عن علاقات التّراكيب اللّغوية داخل النّصوص، كما أنّها كانت منذ القدم محطّ الدّراسة لدى النّحويّين والبلاغيين، لأهمّية الجملة في التركيب النّحوي والدّلالة البلاغية.

وبذكر الجملة لا بدّ من ذكر الإسناد، إذ هو أحد المواضيع الرّئيسة التي كان لها تأثير كبير في تشكيل القاعدة النّحويّة من خلال بناء التراكيب الجملية في ما يسمّى بالعمليّة الإسناديّة التي تعتمد على طرفين هما المسند والمسند إليه، فلا يغني طرفٌ عن الآخر هنا في هذه العمليّة.

وقد اقتصرت دراستنا على المسند دون المسند إليه، فتطرّقنا إلى المواضع النّحوية التي يكون فيها المسند، وفصّلنا في كلّ منها، وأحواله البلاغيّة التي يمكن أن يكون عليها مع الأغراض المصاحبة لهذه الأحوال، فارتأينا أنّه لابد من الجمع بين النّحو والبلاغة في دراستنا، للوصول إلى دلالة المسند في التّركيب الإسنادي الجملي والأحوال والأغراض البلاغيّة المصاحبة في السّورة التي اخترناها أنموذجاً للدّراسة، وهي سورة الأحزاب، فعنونّا هذه المذكّرة بـ: " المسند بين النّحو والبلاغة –دراسة وصفيّة تحليليّة في سورة الأحزاب– ".

وقد دفعنا الفضول إلى التّعمّق في هذا الموضوع، ومحاولة تقصّي كلّ ما تعلّق بالمسند سواء من النّاحية النّحويّة أو البلاغيّة، بالإضافة إلى أنّ دراسة الموضوع شرفٌ كبير لنا لأنّ له صلةٌ بالقرآن الكريم، فاخترنا سورة الأحزاب تطبيقاً.

وكانت لنا دوافع ذاتيّة وأخرى موضوعيّة في اختيارنا لهذا الموضوع، فالأسباب الذاتية هي: – رغبتنا في الاطلاع والبحث بغية اكتساب معلوماتٍ جديدة خاصّة أنّ المسند يدخل في مواضيع نحويّة عديدة، إذ دراسته تزيد من تنمية المكتسبات واكتساب الجديد.

– قلّة فهمنا لموضوع الإسناد بصفة عامّة لندرة دراسته في المدارس والجامعات، الأمر الذي دفعنا لاكتشاف المزيد حول الموضوع.

أمّا الأسباب الموضوعيّة فهي:

– الرّبط بين علم النّحو والبلاغة في باب المسند محاولين بذلك الكشف عن دلالة التركيب.
–ضرورة إلمام الطلبة بكل ما تعلّق بالمسند والمسند إليه، لأهميّتهما في تشكيل الجملة، لذلك حاولنا ترتيب عناصر هذا البحث ومادّته في قالب أكاديمي يساهم بشكل كبير في إفادة القارئ أو الباحث أكثر في هذا الموضوع.

وكان الهدف من هذا البحث الجمع بين علمي النحو والبلاغة فيما يخص المسند، بالإضافة إلى محاولة تبسيط وترتيب الأفكار والمعلومات المتناثرة في المصادر العربيّة التي تخصّ الموضوع، وبلورتها في قالب يسهل الفهم للقارئ، ويزيد من ثقافته حول موضوع المسند سواءً ما تعلّق به من النّاحية النّحويّة، أم من النّاحية البلاغية، كما هدفْنا إلى محاولة الكشف عن ما يخصّ المسند في القرآن الكريم، ونخص بالذّكر سورة الأحزاب التي كانت محور الدّراسة التّطبيقيّة.

وقد سعينا جاهدين إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية:

– ما النّتيجة المرجوّة من دمج علمي النّحو والبلاغة في دراسة المسند خاصّة أنه لا يمكن الفصل بين التّركيب والدّلالة في الدّراسات من أجل تحقيق الفائدة؟

وقد نتج عن هذه الإشكاليّة تساؤلات أخرى، وهي:

– ماهي أهمّ مواضع المسند النّحوية؟
– ماهي أهم الأحوال البلاغيّة للمسند؟ وما الأغراض المصاحبة لها؟
– وهل لدلالة المسند البلاغيّة دورٌ في تغيّر البنية التّركيبيّة له في الجملة؟

وقد استندنا إلى بعض الدّراسات السّابقة، وهي:

– دراسة النّظم القرآني في سورة الأحزاب، للطّالب حسن عثمان يوسف عدوان، وهي بحثٌ مقدّمٌ لنيل شهادة الماجستير في أصول الدّين، جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين، 1424هـ/2003م.

– بناء الجملة في شرح هامشيّات الكميت دراسة نحويّة تحليليّة، للطالبة خلود عبد السّلام عبد الحميد شبانة، وهي رسالة ماجيستير في اللّغة العربيّة وآدابها، كلّية الدراسات العليا بجامعة الخليل، 2012–2013م.

وسرنا في هذا البحث وفق المنهجين الوصفي والتّحليلي، فأخذنا الآراء والأفكار وحاولنا تحليلها، واستنباط النتائج منها، كما اعتمدنا على مناهج أخرى في الدّراسة التطبيقيّة كالمنهج الإحصائي الذي حاولنا من خلاله إحصاء ما وُجد من مسندٍ في سورة الأحزاب، والمنهج المقارن الذي حاولنا به المقارنة بين ما أحصيناه من حيث الكمّ.

كما استندنا في البحث على عدد معتبر من المصادر والمراجع، نذكر منها:

– الكتاب لسيبويه.
– شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل.
– دليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك لعبد الله بن صالح الفوزان.
– جامع الدّروس العربيّة لمصطفى الغلاييني.
– الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدّين القزويني.
– أبنية الصّرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي.
– جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لسيّد أحمد الهاشمي.

وقد واجهتنا بعض الصّعوبات التي أعاقت سير البحث قليلاً، وأهمّها:

– الخلاف النّحوي الحاصل في بعض المواضع الذي يتطلّب الانحياز إلى فريقٍ معيّن في هذا الخلاف بعد دراسة الآراء وتحليلها.

– ندرة الكتب التي تتناول بالتّفصيل مواضع المسند خاصّةً في الجانب النّحوي، إذ توجّب علينا البحث عن كلّ مواضع المسند النّحويّة، ثمّ التّفصيل في كلّ منها، وبيان عملها خاصّة في ما يتعلّق بالمشتقّات.

أمّا عن هيكلة هذه المذكّرة، فقد جاءت في مقدّمةٍ ومدخلٍ وفصلين وخاتمة.

–**المدخل:** كان تمهيداً للدّخول إلى الموضوع، وقد تناولنا فيه الجملة بأنواعها وآراء النحاة والبلاغيين فيها، والإسناد بصفة عامّة.

– **الفصل الأوّل:** اشتمل على دراسة نظريّة للمسند في الجانبين النحوي والبلاغي، وقد جاء فيه الحديث عن مواضع المسند النّحوية، والأحوال البلاغيّة له، حيث حاولنا فيه جمع وتبسيط أكبر قدر ممكن من المادّة العلمية للموضوع.

–**الفصل الثّاني:** وجاء فيه الدّراسة التّطبيقيّة للمسند في المدوّنة التي كانت سورة الأحزاب، فقد أحصينا فيه أنواع المسند الواردة في السّورة، بالإضافة إلى الكشف عن بعض الأحوال البلاغيّة للمسند الواردة في سورة الأحزاب.

– **خاتمة:** وقد جاءت كنتائج شاملة لما ورد في البحث من أفكار.

المدخل

مفاهيم أساسيّة

يعدّ الإسناد من العلاقات اللغويّة المهمّة التي اعتمدها النّحويون والبلاغيون على حدّ سواء، كما أنه إحدى القرائن المعنوية التي تساهم في تماسك الجمل.

وبذكرِ الإسناد لابدّ لنا أولا من التطرق إلى الجملة التي تعد الأساس في العملية الإسنادية، كما أنها "لبنةُ الكلام المرسل وغير المرسل وعنصر فقاره الرئيس"[1]. وبيان مفهومها، وأنواعها، وآراء النحاة فيها.

1. مفهوم الجملة:

1.1: مفهومها لغة:

قال ابن فارس: "الجيم والميم واللام أصلان أحدهما تجمّع وعظم الخلق والآخر حسن، فالأوّل قولك أجملت الشّيء وهذه جملت الشيء، وأجملته حصّلته، وفي قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ** ﴾ [سورة الفرقان/ الآية 32]."[2]

وقال ابن منظور: "الجُمُل بضم الجيم والميم الجماعة من النّاس، ويقال: جَمْلُ الشيء: جمعه، وقيل لكلّ جماعة غير منفصلة جملة".[3]

---

[1]. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان،– الأردن، ط3 1409هـ . 1988م، ص52.

[2]. ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 481/1.

[3]. ابن منظور، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط3 1999م، 362/2.

2.1: مفهومها في اصطلاح علماء العربية:

1.2.1. الجملة في اصطلاح النحاة:

لم يظهر مصطلح الجملة في دراسات النحويين الأوائل الذين سبقوا سيبويه، أو الذين عاصروه، ولم نعثر على هذا المصطلح عنده إلا بمعناه اللغوي، إذ يقول: "ومما أجري مجرى الأبد والدّهر واللّيل والنّهار، المحرّم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة لأنّهم جعلوهنّ جملة واحدةً لعدّة أيّام".[1] ولم يستخدم سيبويه مصطلح الجملة على النّحو الذي استخدمه من جاء بعده، فهو لم يتطرق للجملة كمصطلح، وهذا لا يعني أنّه لم يدرك معناها أو الغرض منها، إنّما توجّه نحو التّمثيل بدل اللجوء للتعريف. وظهر بعد سيبويه صراع بين النحاة واختلاف للآراء حول ما إذا كان الكلام مساويا لمصطلح الجملة أم هو مختلفٌ عنها، فابن جني مثلا يرى أنه لا يمكن التفريق بين الجملة والكلام، فيقول: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه اللغويون الجمل"[2] فهنا قد ربط ابن جنّي الكلام بالإفادة، أي أن الكلام مستقلٌّ بنفسه يُرجى منه معنًى أو غرض معيّن، وهو ما يطلق عليه النحويون الجملة، فلا فرق عنده بين المصطلحين كونهما يشتركان في الإفادة.

أما الإستربادي فيرى أنّ هناك فرقا بين الكلام والجملة، إذ يقول: " والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودةً لذاته أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذُكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس، وقد قيل بالإسناد ولم يقل بالإخبار لأنّه أعمّ منه."[3]

---

[1]. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1408هـ- 1986م، 217/1.

[2]. ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، الهيئة المصرية للكتاب، بيروت- لبنان، 1983م، 20/1.

[3]. الإستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشير مصري، الإدارة العامّة للثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط1، 1417هـ- 1996م، 18/1.

فرّق الرّضي في القول السابق، بين الكلام والجملة من حيث القصد، فالجملة هي ما تضمّن الإسناد الأصلي بقصدٍ لذاته أم لا، أمّا الكلام فهو ما تضمّن الإسناد الأصلي بقصدٍ فقط، فالكلام جملةٌ، ولا يمكن للجملة أن تكون كلاما لأنّه أعمّ منها.

وأمام هذا الاختلاف القائم بين النّحاة حول مفهوم الجملة، يتضح أنّ رأي الإستراباذي ومناصريه هو الأرجح، ذلك أنّهم اشترطوا للكلام الإفادة، فالكلام دون فائدة أو معنى لا يسمى كلاماً، أمّا الجملة فلا تشترط فيها الفائدة بل ما يشترط فيها هو السّلامة التّركيبيّة النحوية حتى لو كانت جملة دون معنى.

2.2.1: الجملة في اصطلاح البلاغيين:

اهتم علماء البلاغة بالجملة أكثر من اهتمام النحويين بها، والسبب في ذلك أنّ تركيزهم كان منصبّاً على الجانب الدلالي للجملة، أي أنهم ركّزوا على المعنى؛ لأنّه الأساس عندهم في الدّراسة البلاغية لها، حيث يرون أن التركيب الجُملي يدل على معنى أصلي، أما المعاني الأخرى الباطنية فلا تظهر من خلال التركيب بل يدل عليها، وهذا هو السّبب الرئيس في اهتمامهم بالجملة أكثر من اهتمام النحويين بها.

فهذا الجرجاني يؤكّد أنّه لابدّ من تناسق الدلالة بانتظام اللفظ، إذ يقول في دلائل الإعجاز في سياق حديثه عن الفرق بين الحروف المنظومة والكلم المنظومة: " والفائدة في معرفة هذا الفرق أنّك إذا عرفته عرفت أنّ ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[1].

ونلحظ من خلال قول الجرجاني أنّ الغرض من نظم الكلم في الجملة ليس من أجل الترتيب

[1]. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ص 49–50.

في النطق أو السلامة التركيبية بتوالي الألفاظ، بل بتناسق دلالة هذه الألفاظ ومعانيها لتدل على معنى يتقبله عقل المتلقي، وهنا تأكيد لما ذكر في حديثنا عن الخلاف بين الجملة والكلام، إذ أن تركيب جملة سليمة نحويا لا فائدة ترجى منه إنْ لم تدرج الدلالة التي منها يرجى تحقيق لازم الفائدة في الجملة، فتوالي الألفاظ دون تناسق الدلالة لا يمكنه أن يحقق الغرض من الكلام والجملة، وهو الغرض الإبلاغي.

3.1. أنواع الجملة:

اختلف النحويون في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية؛ فقد قسمها الزمخشري إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، وقسمها ابن هشام إلى اسمية وفعلية وظرفية. فتُقسّم بحسب ما تبدأ به؛ فإن كان اسما سموها جملة اسمية، وإن كان فعلا سموها جملة فعلية. فهناك من يرى أن" الجملة العربية نوعان لا ثالث لهما: جملة اسمية وجملة فعلية، أمّا الأشهر حاليّاً أنّها على ثلاثة أنواع:

1.3.1. الجملة الفعليّة:

ما تألّفت من الفعل والفاعل، نحو: "سبق السّيفُ العذَلَ"، أو الفعل ونائب الفاعل، نحو: "يُنصَرُ المَظلومُ" أو الفعل النّاقص واسمه وخبره؛ نحو: "يكونُ المُجتَهدُ سَعيداً".

2.3.1. الجملة الاسمية:

ما كانت مؤلّفةً من المبتدأ و الخبر، نحو: "الحقُّ مَنْصُورٌ"، أو ممّا أصله مبتدأٌ وخبر، نحو: إنّ البَاطِلَ مَخْذولٌ، لا رجُلٌ قَائِماً.[1]

[1]. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 571/3.

3.3.1. شبه الجملة:

هي الظّرف، أو الجارُ الأصليّ مع المجرور. وإنّما سُمّيت بذلك لأنّها مركّبةٌ كالجمل، فهي تتألّف من كلمتين أو أكثر، لفظاً أو تقديراً، وهي غالباً ما تدلّ على الزّمان أو المكان... وهي تُغني أحياناً عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها.[1]

2. مفهوم الإسناد:

1.2: مفهومه لغة:

جاء في لسان العرب: "السَّنَدُ ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد لا يكسّر على غير ذلك وكلّ شيءٍ أسندت إِليه شيئا فهو مُسْنَد، وقد سنَدَ إلى الشيء يَسْنُدُ سُنوداً واستَنَدَ وتسانَد وأَسْنَد وأَسنَدَ غيره ويقال سانَدته إِلى الشيء فهو يتَسانَدُ إِليه أي أَسنَدتُه إليه... والإسناد إسناد الراحلة في سيرها... ومتساندين أي متعاونين."[2]

2.2. مفهومه اصطلاحاً:

هو مصطلح يطلق على العلاقة التي تربط المسند بالمسند اليه، يقول سيبويه: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (الخبر)، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء، وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق، لأنّ هذا ما يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده."[3]

---

[1]. فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجُمل، دار القلم العربي، حلب- سوريا، ط5، 1409هـ- 1989م، ص271.

[2]. ابن منظور، لسان العرب، 6/387-388.

[3]. سيبويه، الكتاب، 23/1.

– يشير سيبويه هنا إلى الارتباط الوثيق بين المسند والمسند إليه، حيث أنهما ضروريان لإتمام فائدة الجملة، رغم أنه لم يذكر لفظ الإسناد صراحة في هذا الباب.

عُبّر عن الإسناد عند اللغويين العرب بألفاظ عدّة، منها الإخبار، والحكم، والحديث، والشغل، والنسبة، والبناء. وهو من مواضيع علم المعاني في البلاغة، حيث يعنى بأحوال طرفيه وما يطرأ عليهما من ذكر وحذف وتقديم وتأخير وغير ذلك.

أما من الناحية النحوية فلم يكن موضوع بحث نحوي في القديم، إذ يستعان به لتحديد وتفسير بعض الظواهر النحوية، حيث يدل على علاقة معنوية بين الطرفين، وبهذا يكون الإسناد يدور في معنى "الإخبار في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخَصُّ به."[1]

3.2. طرفا الاسناد:

قبل الخوض في طرفي الإسناد لابدّ أوّلا من الاشارة إلى العلاقة التي تربط بينهما، أي العلاقة الإسنادية، وهي " الحكم بشيء على شيء كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: زُهَيْرٌ مجتهدٌ."[2] أي أن هذه العلاقة مرتبطة أساسا بالمعنى لا باللفظ، بمعنى آخر أنها مفهوم دلالي يدرك من خلال التركيب الجملي بين الطرفين.

إن طرفي الإسناد، هما المسند والمسند إليه، وهما أساس العلاقة الإسنادية حتى تتحقق الفائدة ويستقيم معنى الجملة، وهما الركنان الأساسيان للتركيب الجملي، فالجملة "تتركب من شيئين: مسند ويسمى محكوما به، ومسند إليه ويسمى محكوما عليه، وأمّا النسبة بينهما فتسمى إسنادا."[3]

---

[1]. ينظر، الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص16.

[2]. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: مجدي السيّد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة– مصر، 11/1.

[3]. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع، تح: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ص48.

وما يمكن استخلاصه من كل هذا أن للإسناد طرفين: مسندٌ إليه وهو كل ما أسند إليه حكما من الأحكام، ومسند وهو ما تضمّن حكما مسنداً إلى اسمٍ تقدّم عليه أو تأخّر عنه، ولكل منهما مواضعه النّحوية وأغراضه البلاغية، وقد انصب تركيزنا على المسند دون المسند إليه لأنه الموضوع التي تبني عليه المذكرة.

الفصل الأوّل

مواقع المسند في النّحو وأحواله البلاغيّة

تمهيد:

حظي الإسناد بطرفيه بعناية كبيرة من النحويين والبلاغيين، وإن لم يتطرّق له البعض صراحة، إلا أنهم أشاروا بأنه العنصر الذي به تُبنى الجملة، حيث أنها تسمى أيضا بالمركّب الإسنادي ويشترط فيها وجود مسند ومسند إليه.

وقد حصرنا موضوع الدراسة في المسند فقط، وفيما يأتي تفصيل لكل ما يندرج فيه، وأنواعه، ومواضعه، وأحواله، وأغراضه، وكل ما تعلّق به سواء من الناحية النحوية، أم من الناحية البلاغية.

1. المسند في النّحو:

عُرف عند النحاة نوعان من الإسناد: إسنادٌ اسمي، وإسناد فعلي، فصنّفت الجملة العربية وفقاً لهذين النّوعين إلى اسمية وفعلية، وما يهمّنا في هذا المقام هو التركيز على المسند الذي حصرنا الدّراسة عليه.

1.1. مفهوم المسند:

ذكرنا سابقاً أنّ المسند هو ما يتضمن الحكم، والحكمُ يكون في الفعل أو الخبر أو ما يقوم مقامهما، حيث جاء أنّ مواضع المسند في الجملة هي: " الخبر، والفعل التّام، واسم الفعل، والمبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، وأخبار النّواسخ، والمصدر النائب عن الفعل."[1] و يضاف إلى هذه المواضع كل ما عمِل عمَل الفعل من المشتقات، ونعني: المشتقات العاملة عمل الفعل، ضف إلى ذلك المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين، والمفعول الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، فإن صودف أي من هذه المواضع في جملة ما فهو مسند. وسنشرح كل موضع منها على حدة فيما يأتي.

[1]. السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص 131.

2.1. مواقع المسند:

1.2.1. الخبر:

الخبر عند النحاة هو ذلك الجزء الذي يُحدث فائدةً مع المبتدأ، حيث يُتَحصّل عليها بالإسناد، وهنا يشترط أن لا يكون المبتدأ وصفا مشتقا مكتفيا بمرفوعه، فإن وقع ذلك، فسيكون المبتدأ الوصف المكتفي بمرفوعه هو المسند، ولا يكون الخبر إلا مسندا.

يقول ابن مالك في ألفيته[1]:

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَه كالهُ بَرٌّ وَالأيَادي شَاهِدَه

وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَه حَاوِيَةً مَعْنَى الذي سِيقَتْ له

يقصد ابن مالك هنا أنّ الخبر يجيء لإتمام الفائدة، حيث " عُرّف الخبر دون المبتدأ اهتماما لمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه الى مفرد و غيره، فالخبر هو الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور... و قوله (كالله برٌّ) أي كثير الحسان (و الأيادي) أي النعم، لأنّ اليد تطلق على النعمة، وقد ورد ذلك في كلام العرب، و لمّا عرَّف الخبر شرع في أقسامه و أحكامه. وهو ثلاثة أقسام: مفردٌ و هو ليس بجملة ولا بشبه جملة، و جملة اسمية أو فعلية، و شبه جملة وهي الظرف و الجارّ و المجرور... أمّا قوله (حاوية) أي مشتملة (معنى) المبتدأ (الذي سيقت) خبرا (له). وعبّر بقوله (حاوية معنى) ولم يقل (حاوية ضميرا) ليشمل جميع أنواع الرّبط المتعلّق بالمبتدأ (الضمير العائد، الإشارة له، تكراره بلفظه، الرابط العامّ الذي يدخل تحته...) "[2]

[1]. ابن مالك، متن الألفيّة، المكتبة الشّعبيّة، بيروت– لبنان، دت، ص09.

[2]. ينظر، عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1998م، 1/164– 169

نستنتج من ما سبق أنّ الخبر هو الجزء الذي يلي المبتدأ ليتمّ الفائدة، وهو قسمان:

1.1.2.1. الخبر المفرد:

وهو ما لم يكن جملة، نحو: الطالب مجتهدٌ. وقد يكون مثنًّى نحو: الطالبان مجتهدان. وقد يكون جمعاً نحو: الطلبة مجتهدون. والخبر المفرد نوعان؛ جامدٌ ومشتقٌّ، يقول ابن مالك[1] :

و المُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ و إنْ يُشتقّ فهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

فالجامد: هو ما لم يؤخذ من غيره، نحو هذا حجرٌ، "والخبر الجامد فارغ من الضمير، إلا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً نحو: قَلْبُ الظَّالِمِ حَجَرٌ. أي: قاسٍ لَا يَلِينُ، وعليٌّ تميميٌّ، أي: منتسب إلى تميم. ففيهما ضمير مستتر. أي: حَجرٌ هُوَ، وتمِيمِيٌّ هو."[2]

أمّا المشتق: فهو ما أخذ من غيره، "والمشتقّ يتحمل الضّمير بشرطين:

الأول :أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل أي: عاملاً عمل الفعل، وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل. نحو: القمر طالع، الوفيُّ محبوب، المسجد رحب، بعض الشر أهون من بعض، فإن لم يجرِ مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً، كاسم الآلة نحو: مفتاح، وما كان على صيغة الزمان والمكان نحو: مجلس العلم روضة.

الثّاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً نحو: أخَالدٌ غَائِبٌ أبُوهُ؟ أو ضميراً بارزاً نحو: أعليٌّ ذَاهِبٌ أنت إليه؟، فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً؛ لوجود فاعله منطوقاً به."[3]

وكتعليق وتلخيص لما ذكرنا فإن الخبر المفرد الجامد لا يقبل الضمير إلا اذا تضمّن معنى المشتق، أما الخبر المفرد المشتق فيتقبل الضمير بشرطين أحدهما أن يكون جاريا مجرى الفعل عاملا عمله، أي أن يكون أحد مشتقات الفعل الأربعة المذكورة، وما غير ذلك فلن يتحمل الخبر

[1]. ابن مالك، متن الألفيّة، ص 09.

[2]. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، 1/ 170.

[3]. المرجع نفسه، 170/1- 171.

المشتق الضمير، أما الثاني فهو أن يرفع اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا، حيث أن أحدهما يغني عن الآخر، فلا يجتمع رفع الاسم الظاهر مع الضمير المستتر.

2.1.2.1. الخبر الجملة:

وهو ما كان جملة فعليّة، نحو: الطَّالبُ نَجَحَ في الامْتحَانِ، أو جملة اسمية، نحو: الطَّالِبُ خلقه حسنٌ، أو شبه جملة، نحو: الطَّالِبُ أمام الجَامِعَة، والطَّالِبُ في الجَامِعَة.

ومن أجل بيان المسند من المسند إليه، وجب الأخذ بعين الاعتبار كل ما ذُكر في ما يتعلقّ بالخبر بقسميه، فالخبر ركن أساسي في الجملة، وبالتالي فهو ركن أساسي في عملية الإسناد.

2.2.1. الفعل:

أحد أقسام الكلمة الثلاثة، وهو ما دلّ على الحدث مقترناً بالزّمن، و في تعريفه يقول سيبويه: " الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى و لما يكون و لما هو كائن لم ينقطع"[1].

وفي شرح هذا القول يقول القرطبي: " وقوله: وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء؛ معناه أنّ كل كلمة مأخوذة من حدث مستعمل، أو غير مستعمل لعلّة ثم بنيت للزّمان فهو فعل، وليس ببعيد أن يوجد الفعل من مثال لم يستعمل، نحو: ملامح و مذاكير."[2]

ويقول العكبري أيضا في شرح هذا القول: "وقد أتى في هذا بالغاية لأنه جمع فيه قوله أمثلة والأمثلة بالأفعال أحق منها بالأسماء و الحروف، وبين أنها مشتقة من المصادر وقوله: من لفظ

[1]. سيبويه، الكتاب، 12/1.

[2]. القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، تح: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة– مصر، ط1، 1404هـ 1984م، ص09.

إحداث الأسماء؛ ربما أخذ عليه أنه أضاف الأحداث إلى الأسماء، والأحداث للمسميات لا للأسماء، وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين:

أحدهما: أن المراد بأحداث الأسماء ما كان فيها عبارة عن الحدث وهو المصدر، لأنه من بين الأسماء عبارة عن الحدث وهو من باب إضافة النوع إلى الجنس.

أمّا الثاني: أنه أراد بالأسماء المسمّيات كما قال تعالى: ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم**﴾ [سورة يوسف /الآية 40]؛ والأسماء ليست معبودة وإنما المعبود مسمياتها؛ وقوله: بنيت لما مضى، إشارة إلى دلالتها على أقسام الزمان الماضي والحاضر والمستقبل، فإن قيل يرد على الحدود كلها ليس كالناقصة وأخواتها، فإنها أفعال ولا تدل على الحدث، وتنعكس بأسماء الفعل، فإنها أسماء وقد دلت على الزمان."[1]

1.2.2.1. أقسام الفعل:

يقول الحريري في ملحة الاعراب[2]:

وَالفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ والسِينُ عَلَيْهِ مِثْلَ بَانَ أو يَبينُ
أو لَحِقَتْهُ تَاءُ من يحدّثُ كقَوْلِهِم في ليس لستُ أنفثُ
أو كانَ أمْراً ذا اشْتِقَاق نحو قُلْ ومِثْلهُ أدْخل واشْرَبْ وَكُلْ

يقصد الحريري في هذا القول الفعل و أنواعه، و ما يلحق أو يدخل على هذه الأنواع، "فقوله: (والفعل ما يدخل قد): أي علامة الفعل دخول قد عليه، (والسين) أي و من علامة الفعل دخول السين عليه نحو سيقول، وهي من حروف التّنفيس أي تراخي وقوع الفعل عن وقت التكلم، (عليه

[1]. ينظر، العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة– مصر، ط3، 1428هـ– 2007م، ص59–60.

[2]. الحريري، ملحة الإعراب، دار السّلام، القاهرة– مصر، ط1، 1426هـ–2005م، ص 05–06.

مثل بان أو يبين): فقوله بان مثال لما تدخل عليه قد، وقوله يبين مثال لما تدخل عليه السين، (أو لحقته): بكسر الحاء يعني أن الفعل من علامته أن تدخل عليه (تاء من يحدّث) أي تاء الفاعل متكلّما كان. (كقولهم في ليس: لست أنفث) بضمّ الفاء أي أتكلّم أو أبصق مخاطبا كقلت بفتح تاء أو بكسرها إن خاطب أنثى. (أو كان) أي والنّوع الثّالث من الأفعال أن يكون (أمراً ذا اشتقاق نحو قل) واشتقاقه إما من المصدر وهو مختار سيبويه أو من الفعل كما قاله بعض النحاة (ومثله) أي مثل قل (ادخل وانبسط واشرب وكل) ممّا دلّ على طلب، وعدّد المثال للإشارة إلى أنّه لا فرق بين اللّازم والمتعدّي ولا بين الزّائد وغيره، ولا بين ما حُذف منه أصل نحو كُل وغيره، ولا بين مفتوح العين وغيره[1].

ذكر الحريري أنواع الفعل وما يدخل على هذه الأنواع، فمنها الماضي والمضارع والأمر، وفيما يأتي تفصيل لهذه الأنواع و شرح مبسط للأبيات المذكورة.

فللفعل في اللغة العربية ثلاث صيغ هي الماضي والمضارع والأمر.

– الفعل الماضي: صيغة الفعل الماضي هي الصيغة الأصلية للأفعال، وتستخدم للدلالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي مثل: بان القمر، و له ثلاث حالات في البناء:

1. يبنى على الفتح – وهو الأصل– إذا لم يتصل به شيء، أو إذا اتصلت به ألف الاثنين أو تاء التأنيث، نقول: اجتهد الطالب، واجتهدت الطالبة، والطالبان اجتهدا.

2. ويُبنى على السّكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، وضمائر الرفع المتحركة هي: تاء الفاعل. لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو مخاطبةٍ، وضمير المثنى، نحو: فهمتُ الدرس، فهمتَ الدرس، فهمتِ الدرس، فهمتما الدرس، فهمنا الدرس، فهمتم الدّرس، فهمتنّ الدرس، فهمن الدرس.

[1]. أحمد فال بن آدو الجنكي الشنقيطي، شرح ملحة الاعراب، تح: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، مطبعة المحمودية، فهرسة الملك فهد الوطنية، جدّة– المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1434هـ 2013م، ص 80–82.

3. ويُبنى على الضم عند اتصاله بواو الجماعة، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾. [سورة لقمان، الآية08]

– الفعل المضارع: يستخدم للدلالة على وقوع الحدث في الزمن الحاضر أو المستقبل مثل: يبين القمر، وعلامة رفع المضارع هي الضمة، وينصب بدخول أدوات نصبه عليه، وهي:

1. "أنْ" كما في قوله تعالى:﴿ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾. [سورة مريم، الآية 92] حيث توصف "أنْ" الناصبة للفعل المضارع بأنها حرف مصدري لأنها تدمج مع الفعل الذي تدخل عليه بمصدره، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾. [سورة البقرة، الآية 128] أي وصيامكم خير لكم.

2. "لن" كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ﴾.[سورة هود، الآية36]. وهنا سبق الحرف "لن" الفعل المضارع (يؤمنُ) ما أدّى إلى نصبه، وتفيد "لن" الاستقبال والنفي؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ ﴾. [سورة الحج، الآية73].

ونُسب إلى الزمخشري أنّه يرى أنّ "لن" تفيد التأبيد في النفي، مخالفا بذلك أئمة اللّغة المتقدّمين الذين نُقل عنهم أن "لن" تفيد نفي الاستقبال، فقال ابن مالك في هذا الشّأن في الكافية الشافية[1]:

ومنْ رأَى النّفْيَ بـ"لن" مؤبَّدا فقوله ارْدُدْ، وخِلَافَهُ اعْضُدَا

[1]. ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتّراث، ص1515.

3. إذن: لا تنصب المضارع الا بشروط؛ أن يدل المضارع بعدها على الاستقبال، وأن تكون في صدر جملة الجواب، وأن تكون على اتصال بالفعل المضارع بعدها.

لسنا هنا في مقام يسع لنا أن نشرح كل الأدوات الناصبة للفعل المضارع، لذلك سنكتفي بذكرها بأمثلة إضافة الى الثلاثة المذكورة سلفا.

4. "كي" كما في قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [سورة طه، الآية40].

5. لام التعليل: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة النّحل، الآية44].

6. لام الجحود: كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[سورة الأنفال، الآية33].

7. "حتى": كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه، الآية91]. وقوله أيضا: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة البقرة، الآية55].

8. فاء السّببية: كما في قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [سورة طه، الآية81].

9. واو المعيّة: كقول أبي الأسود الدّؤلي[1]:

لَا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ وتَأْتِي بمثلِهِ عارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

[1]. السّكّري، ديوان أبي الأسود الدّؤلي، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت– لبنان، ط2، 1418هـ–1998م، ص404.

فنلاحظ في هذا البيت نصب الفعل المضارع (تأتي) بواو المعية، فالشاعر ينهى هنا عن النهي عن فعل أمر قبيح والإتيان بمثل ذلك الفعل المنهي عنه.

10. "أو" التي تأتي بمعنى "حتّى": كما في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية128].

وقول شاعر[1]:

لَأَسْتسْهِلَنَّ الصَّعبَ أَو أُدْرِك المُنَى فَمَا انقَادتِ الآمَالُ إِلَّا لصَابرٍ

ونلاحظ أن الفعل المضارع (أدرك) منصوبٌ بـ"أو"؛ لأنّها حملت معنى "حتّى".

كان هذا ما يخص اعراب الفعل المضارع بين الرفع والنصب، ويمكن أن يبنى المضارع؛ وهذا إذا:

1. اتصلت به نون النسوة؛ فيبنى على السكون، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾ [سورة البقرة، الآية 233].

2. اتصلت به نون التوكيد المباشرة، أي لم يفصل بينها وبينه فاصل، سواء أكانت النون ثقيلة أم خفيفة، كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية57].

[1]. البيت مجهول القائل، وهو بلا نسبة عند ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، دار التّراث للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط20، 1400هـ- 1980م، 346/2.

ويجزم المضارع إذا سبقه جازم، وجوازمه على قسمين:

1. ما يجزم فعلا واحدا: وهي: لم، لمّا، ألم، ألمّا، ولام الأمر والدّعاء، ولا في النهي والدعاء.
2. ما يجزم فعلين: يسمّى أوّلهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه؛ هو: إن، مَن، ما، مهما، إذما، أيّ، متى، أيّان، أين، أنّى، حيثما، كيفما، إذا (في الشعر خاصّة) [1]

– فعل الأمر: يُستخدم لطلب القيام بعمل معين في الزمن الحاضر أو المستقبل مثل: اكتب الدرس يا زيد. (اكتب: فعل أمر يدل على أن المتكلم يطلب من زيد كتابة الدرس).

تصلح صيغة فعل الأمر للحاضر والمستقبل، ويحدد السّياق والكلمات المصاحبة المقصود منهما. مثال: راجع دروسك الآن (راجع: هنا فعل أمر يطلب به المتكلم المراجعة في الحاضر). راجع دروسك غدا (راجع: هنا فعل أمر يطلب به المتكلم المراجعة في المستقبل).

يؤخذ فعل الأمر من الفعل المضارع المجزوم، مع حذف حرف المضارعة ومراعاة الأمور التالية:

– إذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا لا يطرأ تغيير على الفعل مثل: لَمْ يَقُلْ، قُلْ، لَمْ يَتَعَلَّمْ، تَعَلَّمْ.

– إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا تُزاد قبله همزة وصل مثل: لَمْ يَقْرَأْ، اِقْرَأْ، لَمْ يَلْتَزِمْ، والْتَزِمْ. وتكون هذه الهمزة همزة قطع مفتوحة إذا كان الفعل رباعيا مثل: لَمْ يُحْسِنْ، أَحْسِنْ.

2.2.2.1. أقسام الفعل بين المعلوم والمجهول:

ينقسم الفعل باعتبار فاعله الى معلوم ومجهول. فالفعل المعلوم ما ذكر فاعله في الكلام نحو: مصَّر المنصورُ بغداد.

[1]. محمّد الوقفيّ، تبسيط الأجرومية، تح: سليمان ابراهيم البليكيمي، دار الفضيلة للنشر والتّوزيع، القاهرة– مصر، 2009م، ص49.

أما المبني للمجهول: (وبعض النحاة يسمّونه الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، أو الفعل المبني للمفعول) وهو ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفا لغرضٍ من الأغراض إما للإيجاز، اعتماداً على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيره؛ فتكرم لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفا له فتكرمه أن يذكر، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع، فعند حذف الفاعل هنا ناب عنه المفعول به ويُسمَّى حينئذ: النائب عن الفاعل. ويُعطى حكم الفاعل في لزوم الرفع، ووجوب التأخرّ عن الرّافع، وتأنيث الفعل إن كان مؤنثا، وعدم جواز حذفه؛ إذ يُصبح عُمدة لا يُستغنى عنه. نحو: يُكرَمُ المُجتهدُ. فـ (يُكرَمُ) مبني للمجهول، و(المُجتهدُ) نائب فاعل، وهو في الأصل مفعول به: أَكرَمَ الأستاذُ المُجتهدَ، فَحُذِفَ الفاعل (الأستاذ) وأُقيم المفعول به مُقامه، ولا يجوز تقديمه على رافعه الذي هو الفعل؛ فلا نقول: المجتهدُ يُكرَمُ، على اعتبار أنه نائب فاعل مقدَّم، وإنما يجوز ذلك على اعتبار (المجتهدُ) مبتدأ خبره جملة (يُكرَمُ) ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو) ولا يجوز حذف نائب الفاعل؛ فلا تقول: (يُكرَمُ)، بدون نائب الفاعل. ولا يبنى المجهول إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل "يكرم المجتهد"، أو بغيره، نحو: يرفقُ بالضعيف.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ المسند في هذا المقام يجيء من كلّ أشكال الفعل، معلوماً كان أم مجهولاً، ماضياً أم مضارِعًا أو أمراً، مع مراعاة التغييرات الطارئة على الفعل.

[1]. ينظر، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/35-36.

3.2.1. اسم الفعل:

هو ما ناب عن الفعل معنى وعملا ولم يتأثر بالعوامل، نحو: صَهْ إذا تكلّم غيرك، فصه: اسم فعل متضمن معنى فعل الأمر (اسكت) ويعمل عمله، ولا يتأثر بالعوامل فلا يكون مبتدأً ولا خبراً ولا فاعلاً ولا غير ذلك...[1]

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

1.3.2.1. اسم فعل الأمر: وهو الكثير فيها، وقد ورد منه: "صه، "مه" أي انكفِف، "رويد" أي أمهل، و"ها"، و"هاء"، و"هاك"، و"دونك"، و"عندك"، و"لديك" الكتاب أي خذه، و"عليك" نفسك وبنفسك أي الزمها، و"إليك" عنّي أي تنحّ، و"إيه" أي امضِ حديثك أو زدني منه، و"حيّ" على الصلاة وعلى الخير وعلى العلم أي هلمّ إلى ذلك وتعال مسرعاً، و"حيّهل" الأمرَ أي ائته، وعلى الأمر أي أقبل عليه، وإلى الأمر أي عجّل إليه، وبالأمر أي عجّل به، و"هيّا" و"هَيتَ" أي أسرِع، و"آمينَ" أي استجب، و"مكانك" أي اثبت، و"أمامك" أي تقدّم، و"ورائَك" أي تأخّر[2].

2.3.2.1. اسم فعل ماض: وهو سماعيّ وقليل، وقد ورد منه: "هيهات" أي بَعُدَ، و"شتّان" أي افترق، و"وُشكان" و"سُرعان" أي أسرِع، و"بُطآن" (بضمّ الباء وكسرها وسكون الطّاء) أي بَطُؤَ.

3.3.2.1. اسم فعل مضارع: وقد ورد منه: "أوّه" و"آه"، أي أتوجّع، و"أفٍّ"، أي أتضجّر، و"وا" و"وَاوها" و"وَي"، أي أتعجّب، و"بخٍ" أي أستحسنُ، و"بَجَل" أي يكتفي.[3]

وما جاء كاسم فعلٍ في أحد من الأزمنة الثّلاثة فهو مسند.

---

[1]. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، 305/2.

[2]. ينظر، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 110/1.

[3]. ينظر، المرجع نفسه، 110/1.

4.2.1. المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر:

قال ابن مالك[1]:

مبتدأٌ زَيْدٌ وعاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ من اعْتَذَرْ
وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّاني فاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

يتحدّث ابن مالك في هذين البيتين عن المبتدأ وخبره، حيث يقسّم المبتدأ إلى قسمين:

الأوّل: قسم له خبر، وهو اسمٌ مرفوعٌ في أوّل جملته غالبًا مجرّد عن العوامل الأصليّة محكوم عليه بأمر. نحو: العلم نافعٌ. فالعلم اسم جاء في أوّل الجملة لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي كحرفَيْ الجر الأصلي أو الفعل. و قد حُكم عليه بأمرٍ وهو (نافع). و منه قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ**﴾ [سورة آل عمران، الآية185].

الثّاني: مبتدأ له مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو: وصفٌ مستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلا نحو: ما نافعٌ الكذب. فـ (نافعٌ) مبتدأ. و(الكذب) فاعل سدّ مسدّ الخبر. أو نائب فاعل نحو: ليس محبوب المغتابون، (ليس): نافية. (محبوب) اسمها مرفوع وأصله مبتدأ، (المغتابون) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.[2]

وما يهمّنا من القسمين السّابق ذكرهما هو القسم الثّاني، حيث أن المسند في هذه الحالة هو ذلك المبتدأ الوصف الذي يستغني بمرفوعه عن الخبر، والوصف مصطلح صرفيّ يُقصد به الاسم المشتقّ، أي اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة، فإن وقع هذا الوصف مبتدأ يحتاج

[1]. ابن مالك، متن الألفيّة، ص09.

[2]. ينظر، عبد الله صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفيّة ابن مالك، 1/159-160.

إلى اسم مرفوع بعده يُعربُ فاعلًا بعد اسم الفاعل، و يُعرب نائبًا عن الفاعل بعد اسم المفعول،[1] ولهذا الفاعل شروط حتّى يعرَب فاعلا ويكتفي المبتدأ المسند به عوض الخبر، وهذه الشروط هي:

– أن يكون المبتدأ وصفاً. والمقصود بالوصف الاسمُ المشتق كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وغيرها، فإن لم يتحقق هذا الشّرط فلا يكون ما بعد المبتدأ فاعلاً، نحو: أزيدٌ قائم؟ فزيدٌ: مبتدأ، وقائم: خبر؛ وذلك لأن المبتدأ ليس وصفًا.

– أن يَعْتمد الوصف على استفهام أو نفي، فإن لم يتحقّق هذا الشّرط فلا يكون الوصف مبتدأ عند البصريين إلّا الأخفش، نحو : قائم الزيدان. فقائمٌ: خبر مقدم، ولا يُعرب مبتدأ عند البصريين، لأنه وَصْف لم يعتمد على استفهام أو نفي. ويجوز إعرابه مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر عند الأخفش والكوفيّين لأنهم لا يشترطون أن يُسبق الوصف باستفهام، أو نفي.[2]

– أن يكون مرفوعه اسماً ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً، فلا يعرب الوصف مبتدأ. نحو: ما زيد قائمٌ ولا قاعدٌ. فقاعد: خبر وليس مبتدأ، والضمير المستتر فيه لا يغني هنا عن الخبر، لأنه ليس منفصلا، والشرط أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

– أن يتمّ الكلام بمرفوعه، فلا يمكن إعراب ذلك الوصف مبتدأ في قولنا: أقائمٌ أبواه زيد فزيد: مبتدأ مؤخر، وقائم: خبر مقدم وليس مبتدأ، لأن الكلام لا يتم بمرفوعه (الفاعل) فالمعنى لا يتمّ إن قلنا: " أقائم أبواه " لأن الضمير لابدَّ له من عائد ولا وجود لعائد في هذه الجملة. وجب مراعاة هذه الشّروط من أجل بيان المسند في باب المبتدأ المستغني عن خبره بمرفوعه.

[1]. ينظر، عبده الرّاجحي، التّطبيق النّحوي، ص 86–87.

[2]. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط1، ص 56.

5.2.1. خبر النواسخ:

قبل الولوج في النواسخ، لابدّ لنا أوّلا من تعريفها من الناحية اللغوية والاصطلاحية، فمن النّاحية اللّغوية يدور معنى النسخ حول الازالة والتبديل والنّقل، ففي لسان العرب ورد أنّ النسخ: "إبطال الشيء و إقامة آخر مقامه، و في التّنزيل: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ [سورة البقرة، الآية106].[1]

أما في الاصطلاح؛ فالنّواسخ هي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر وتغيّر حكمهما بحكم آخر، فالمعروف أنّ حكمهما الرّفع، لكنهما يتغيّران إن دخلت عليهما إحدى النّواسخ، فيحصل أن يُرفَع المبتدأ ويُنصب الخبر إن دخلت عليهما كان وأخواتها، ويُنصب المبتدأ ويُرفع الخبر إن دخلت عليهما إنّ وأخواتها، وسيتمّ التّفصيل في كلّ منها فيما يأتي.

1.5.2.1. خبر "كان" وأخواتها:

كان وأخواتها أفعال ناسخة تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فرأوا أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، ونصبها للخبر هو على تشبيه بالحال عند الفراء، ونصبه على الحال عند بقية الكوفيين، وتسمى أفعالاً ناقصة لتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي، فدلالته ناقصة، تدل على الزمان فقط، بخلاف الفعل الحقيقي الذي يدل على حدث مقترن بزمن، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر عوضاً من الحدث،

[1]. ابن منظور، لسان العرب، 63/3.

لذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها فقط كبقية الأفعال الحقيقية، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام.[1] واختصر السيوطي الحديث عنها في ألفيته في الأبيات التالية[2]:

ارْفَعْ بِكَانَ المبتدَا اسْماً وانصِبْ خَبرَهُ وظلّ بَاتَ تصبْ

أَضْحَى وأَمْسَى صَارَ ليسَ أَصْبَحَ فَتِئَ وانْفَكَّ وَزَالَ وبَرِحَ

وإنْ نفياً أو شبهاً يلِي ذِي الأربَعَهْ وَدَامَ تِلْوَ مَا وَذَا لنْ يَمْنَعَهْ

يقصد السيوطي هنا ما ذكرناه سابقا؛ أن "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ثم أضاف أخوات "كان" و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

1. ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط: و هي ثمانية: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظلّ، بات، صار، ليس.

2. ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه، وهو أربعة: زال، برح، فتئ، انفكّ. فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** ﴾ [سورة هود، الآية118]، وشبهه هو النّهي والدّعاء[3]، فالأوّل كقول شاعر[4]:

صَاحِ شَمّر، ولَا تَزَلْ ذاكِرَ الـ مَوْتِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مَبِينُ

---

[1]. خلود عبد السّلام عبد الحميد شبانة، بناء الجملة في شرح هامشيّات الكميت دراسة نحويّة تحليليّة، رسالة ماجيستير في اللّغة العربيّة وآدابها، كلّية الدراسات العليا بجامعة الخليل، 2012-2013، ص 77.

[2]. السّيوطي، ألفيّة السّيوطي النّحويّة، دار إحياء الكتب العربيّة، مصر، ص18.

[3]. ينظر، ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تح: محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت- لبنان، ط1، 1414هـ-1994م، 220-221.

[4]. ينظر، البيت مجهول القائل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 265/1.

والثّاني كقول ذي الرّمّة[1]:

أَلَا يا أَسْلَمي يا دارَ ميٍّ على البلى وَلا زال مُنَهَلًّا بجَرْعَائِكَ القَطْرُ

ويُقصد في المثالين السابقين أنّ "لا" في المثال الأوّل دلّت على النّهي؛ أي يا صاحبي أقبل على العبادة وتذكّر المَوت لأن نسيانه يؤدّي بك إلى طريق الضّلال.

أمّا في المثال الثّاني فقد دلّت "لا" على الدّعاء، أي أن الشاعر يدعو بدوام هطول المطر أنحاءَ دار حبيبته.

3. ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن تتقدّم عليه "ما" المصدريّة الظّرفيّة، وهو: دام[2] ومعنى كونها مصدرية هو أنّها تجعل ما بعدها في تأويل المصدر، أما كونها ظرفية هو دلالتها على مدّة معيّنة، كقوله تعالى: ﴿**وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾ [سورة مريم، الآية31]. فحيّا: خبر دمت، والتّقدير: مدّة دوامي حيّا.[3]

وما يهمّنا من دراسة كان و أخواتها هو المسند الذي هو خبرها، وكما هو الحال عليه في الجملة العاديّة (غير المنسوخة)، فإنّ خبر "كان" يرد بحالات عديدة مطابقة لحالات خبر المبتدأ، حيث يكون:

مفرداً مكوّنا من كلمة واحدة نحو قوله تعالى: ﴿**وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا**﴾ [سورة مريم، الآية08].

أو جملة اسميّة نحو قوله تعالى: ﴿**أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ**﴾ [سورة النّحل، الآية92].

أو جملة فعليّة نحو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ**﴾. [سورة الرّوم، الآية10].

---

[1]. البيت لذي الرّمة من ديوانه، شرح احمد حسن دبس دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 1415هـ-1995م، ص102.

[2]. ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص 222.

[3]. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة333/2.

أو شبه جملة من جار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [سورة البقرة، الآية193]، أو من ظرف زمان نحو: صار السفر يوم الاثنين، أو من ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [سورة آل عمران، الآية156].

يمكن أن يتقدّم خبر كان عن اسمها جوازا ووجوبا، حيث أن لخبر كان مع اسمها ثلاث حالات:

1. وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

– أن يكون الاسم محصوراً في الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ﴾ [سورة الأنفال، الآية 35].

– أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، نحو: كَانَ شَرِيكِي أَخِي. فلو قُدّم الخبر (أَخِي) لأوقع في لبس، لعدم وجود ما يدلّ عليه.

2. وجوب توسّط الخبر بين العامل والاسم؛ أي وجوب تقديم الخبر على الاسم، وذلك في موضعين:

– أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: مَا كَانَ مُسْتَفِيداً إِلَّا المُجِدُّ، وقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [سورة الجاثية، الآية25]. أي ما كان حجّتهم إلّا قولهم.

– أن يتّصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كَانَ فِي الفَصْلِ طُلَّابُهُ.

3. جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر أو تأخيره عنه، وذلك إن لم يوجد ما يوجب التّوسّط أو التأخّر. نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الرّوم، الآية45]. فـ (حقًّا) خبر كان مقدّم و(نصر المؤمنين) اسمها مؤخّر و مضاف إليه.[1]

أحكام أخرى في تقدّم الخبر:

– لا يجوز تقدّم الخبر على (ما) المتّصلة بـ (دام)، فلا يقال: لَا أَصْحَبُكَ مُسَافِرًا مادَامَ عَلْيّ، وتعليل ذلك أنّ تقديم الخبر على (ما) يوجب تقديم الصّلة على الموصول، وهذا غير صالح، لأنّ (ما) مصدريّة تحتاج إلى صلة، فالأصحّ أن يُقال: لا أصْحَبُكَ مادَامَ عَليّ مُسَافرًا، أي لا يمكن أن يتقدّم جزء من الصّلة على الموصول. أمّا تقدّم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز.

تقول: أُتْرُك قِرَاءَة الكِتَاب مَا دَامَ الفِكْرُ مشْغُولاً، وتقول: أتْركْ قرَاءَة الكِتَابِ ما مشغولًا دَامَ الفِكْرُ.[2]

– وقع الخلاف في جواز تقدّم خبر (ليس) عليها، وقال أكثر النحاة بالمنع، لأنّه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها، فلا يصحّ القول: قائمًا ليس زيد، وأجازه بعضهم استدلالًا بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود، الآية08]. فـ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) منصوب بخبر ليس (مَصْرُوفًا) فهو معمول له. وتقدّم المعمول يشعر بجواز تقدّم العامل.[3]

[1]. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص 200–202.

[2]. المرجع نفسه، ص 203.

[3]. المرجع نفسه، ص203.

– يجوز تقدّم الخبر على الفعل وحده في (مازال و أخواتها)، فيقال: ما مُعْترِفًا زَالَ خَالِدٌ، أمّا تقدّمه على (ما) النّافية من غير مازال وأخواتها (أي التي لم يكن النفي شرطا في عملها) ففيه خلاف، فمن قال لها الصّدارة منع تقدّم الخبر عليها، ومن قال ليس لها الصدارة أجاز فيها ذلك. نحو: مَرِيضًا مَا أَصْبَحَ خَالِد. أمّا إن كان النّفي بغير (ما) كـ (لن) جاز تقديم الخبر نحو: نَشِيطاً لَنْ يُصْبِحَ زَيد.

فالواجب الأخذ بعين الاعتبار كل ما ذكر من أحوال الخبر مع كان وأخواتها من أجل بيان المسند فيها والذي هو خبرها كما تم الإشارة له.

2.5.2.1. خبر إنّ وأخواتها:

يقول ابن مالك[1]:

لإنَّ أنَّ لَكِنَّ لَعلَّ كَأَنَّ عَكْس مَا لِكَانَ مِنْ عَمَل
كإنَّ زَيداً عَالمٌ بِأنّي كُفْءٌ وَلكنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

المعروف أن إنّ وأخواتها هي حروف تدخل على الجملة الاسميّة، فتنصب الاسم ويسمّى اسمها، وترفع الخبر ويسمّى خبرها، وفي البيتين السابقين ذكر ابن مالك هذه الحروف وبيّن أنّها تعمل عكس عمل كان و أخواتها، إذ أنها ترفع الأوّل و تنصب الثاني؛ فإنّ و أخواتها " القسم الثاني من الحروف النّاسخة للابتداء، و هي ستّة أحرف: إنّ، و أنّ، و كأنّ، و لكنّ، وليت، ولعلّ، وعدّها سيبويه خمسة فأسقط منها (أنّ) المفتوحة لأنّ أصلها (إنّ) المكسورة، فمعنى إنّ وأنّ التوكيد، ومعنى كأنّ التشبيه، ولكنّ الاستدراك، وليت للتّمنّي، ولعلّ للتّرجي والإشفاق، وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كان)، فتنصب الاسم و ترفع الخبر."[2]

[1]. محمد بن عبد الله بن مالك، متن الألفيّة، ص13.

[2]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 1/345-346.

وما يهمّنا من كلّ ما ذُكر؛ هو خبر هذه الحروف، إذ يكون هو المسند، ويكون خبر إنّ وأخواتها إمّا:

1. مفردًا؛ نحو: إنَّ المَرَضَ مُنْتشِرٌ.

2. جملة فعليّة؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية56].

3. جملة اسميّة؛ نحو: لَيْتَ رَمَضَانَ أَيَّامهُ طَوِيلَة.

4. شبه جملة؛ نحو: إنَّ العَادِلَ تَحْتَ لِوَاءِ الرَّحْمَنِ.

5. محذوفاً؛ يجوز حذف خبر إنّ و أخواتها على ضربين:

أ/ جائز: إذا كان كوناً خاصّاً (أي من الكلمات التي يراد بها معنًى خاصّ)، بشرط أن يدلّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾ [سورة فصّلت، الآية41]. (أي: إنّ الذين كذّبوا بالذّكر معاندون، أو هالكون، أو معذّبون). وكقول جميل بثينة[1]:

وَقَالُوا: نَرَاهَا يا جَمِيلُ، تَبَدَّلَتْ وَغَيَّرَهَا الواشِي؛ فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا

(أي لعلّها تبدّلَت، أو لعلّها فَعَلَت ذلك).

ب/ واجب: إذا كان كوناً عامّاً (أي: من الكلمات التي تدلّ على وجودٍ أو كونٍ مطلقَين)، فلا يُفهم منها حدثٌ خاصٌّ أو فعلٌ معيّن، ككائنٍ، أو موجودٍ، أو حاصلٍ، و ذلك في موضعين:

الأوّل: بعدَ "ليت شعري"، إذ وليها استفهام، نحو: "لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنْهَضُ الأُمَّةُ؟ وَلَيْتَ شِعْرِي مَتَى تَنْهَضُ؟"، قال امرؤ القيس[2]:

أَلَا لَيتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَصْلِهَا؟ وَ كَيْفَ تُرَاعِي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ

[1]. جميل بن معمر، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت–لبنان، ص137.

[2]. امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تح: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة– مصر، ط4، ص42.

(أي ليت شعري (أي علمي) حاصل. والمعنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدريه. وجملة الاستفهام في موضع نصبٍ على إنّها مفعول به لشعري، لأنّه مصدر شعر).

الثّاني: أن يكون في الكلام ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ يتعلّقان به، فيُستغنى بهما عنه، نحو: إنَّ العِلْمَ فِي الصُّدُورِ، وإنَّ الخَيْرَ أَمَامَكَ. (فالظرفُ والجارّ متعلّقان بالخبر المحذوف المقدّر بكائن أو موجود أو حاصل).[1]

ويكون خبر إنّ وأخواتها مرفوعا، فإن كان مفرداً؛ فإنّه يرفع بالضّمّة الظاهرة، نحو: إنَّ الصّلاَةَ عِمَادُ الدّينِ، أو يرفع بالضّمّة المقدّرة، نحو: خَاصَمْتُكَ لكنّكَ صَدِيقِي. وإن كان مثنّى؛ فيرفع بالألف، نحو: لعلّ الطّالِبَينِ نَاجِحَانِ، وإن كان جمعاً؛ فيرفع بالواو، نحو: ليت الغائبين يعودون، ويرفع إن كان من الأسماء الخمسة بالواو؛ نحو: إنّ مُعلّمَنَا ذو عِلمٍ غزيرٍ.

6.2.1. المصدر النائب عن الفعل:

1.6.2.1. تعريف المصدر في اللّغة:

من الصّدر، وهو أعلى مقدّم كلّ شيء، وصدر القناة أعلاها، وصدر الأمر أوّله، والموضع مصدر، ومنه مصادر الأفعال.[2] وعليه يلاحظ أن الصدر هو أوّل الأشياء.

2.6.2.1. تعريف المصدر في الاصطلاح:

المصدر كلّ اسم دلّ على حدثٍ، وزمانٍ مجهول، وهو وفعله من لفظٍ واحد، والفعل مشتقّ من المصدر.[3] وهو أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال، وتفسيره: إن المصادر كانت أوّل الكلام، كقولك الذّهاب، والسّمع، والحفظ، إنّما صدرت الأفعال عنها. فيقال: ذهب ذهابًا، وسمع سمعًا

[1]. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة،2/ 351-352.

[2]. ينظر: ابن منظور، لسان العرب،448/4.

[3]. ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988، ص44.

وسماعًا، وحفظ حفظًا[1]، وهذا رأي البصريين، أمّا الكوفيّون فيرون أن الأصل هو الفعل، والمصدر صادرٌ عنه، "وسمّي مصدرًا لأنّه مصدور عن الفعل"[2]، واستندوا إلى حجج تبيّن أن الفعل أصلٌ والمصدر فرعٌ، كورود أفعال لا مصدر لها، مثل: نعم، وبئس، وعسى، وليس... فحسبهم: لو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلى من هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ويبدو أنّ آراء البصريين وحججهم في هذا المقام أقوى من حجج الكوفيين، فقد ردّ ابن الأنباري في الإنصاف على حجج الكوفيين، وانحاز بشكل كبير إلى حجج البصريين، ومنه قوله:" يجوز أن يكون المصدر أصلًا للفعل، ويحمل على الفعل الذي هو فرع."[3]

ونحن بدَورنا لا نخرج عن أئمة النحو البصريين، ونتبع المسار الذي سلكوه في هذه القضيّة، لأنّ أغلب حججهم منطقيّة لا يمكن رفضها أو السّير عكسَها.

[1]. الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط1،1424هـ–2002م،383/2.

[2]. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 193.

[3]. المصدر نفسه، ص 197.

3.6.2.1. عمل المصدر عمل فعله (إعمال المصدر):

1.3.6.2.1. أقسام وأحوال المصدر العامل:

يعمل المصدر عمل فعله على أحوال ثلاث:

– أن يكون مضافًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [سورة البقرة، الآية251].

– أن يكون مجرّدا من الإضافة، أي منوّنًا، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [سورة البلد، الآية14–15].

أن يكون محلّى بألف ولام، وهذا قياسي وإعماله شاذ لأن اقترانه بالألف واللّام أبعده عن مشابهة الفعل. كقول شاعر[1]:

ضَعِيفُ النّكَايَةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَل

فالمصدر المحلّى بـ (ال) في هذا المثال هو (النّكاية) نصب مفعولًا به (أعداءه) كما ينصب الفعل.

2.3.6.2.1. شروط إعمال المصدر:

يمكن أن يعمل المصدر عمل الفعل الذي اشتقّ منه، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به، وحتى يتمّ ذلك لابدّ من مراعاة بعض الشّروط، حيث يشترط في المصدر الذي يعمل عمل فعله ما يأتي:

– أن يكون المصدر ظاهرًا: أي أن لا يكون مضمرأ، فلا يجوز القول: فهمُه هذا الدّرسَ واسعٌ، وهو الدّرسَ السّابق أوسع. أي أن الضّمير (هو) يعود على المصدر (فهم)؛ لأنّ الإضمار يقوّي جانب الاسميّة، فيبعده عن شبهه بالفعليّة. وأجاز الكوفيّون إعماله مضمرًا ويستدلّون بقول زهير[2]:

---

[1]. البيت مجهول القائل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل، 95/2.

[2]. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط1، 1403هـ–1988م، ص107.

وما الحَرْبُ إلَّا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُم وَما هو إلّا بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: وما الحديث عنها بالحديث. فتكون (عن) متعلّقة بضمير المصدر،[1] ويخرج على أنّ شبه الجملة متعلّقة بالحديث المذكور.

– ألّا يُحَدَّ بتاء التأنيث: نحو: ضربة، وطعنة، وخلافه، وهو ما كان دالّا على المرّة؛ لأنّه يخرج بالمصدر عن الصّيغة التي اشتق منها الفعل. أمّا إن جاء المصدر على (فَعلة) ولم يدلّ على المرّة فيكون عاملا، مثل قول شاعر:

فَلَولا رَجَاءُ النَّصرِ منكَ ورَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لنا كالمَوارِدِ

فـ (رَهْبَةٌ) مصدر مُنتهٍ بالتّاء، ولكنّه لا يدلّ على المرّة، أو الوِحدة، ولذلك فقد نصب (عقاب).[2]

– ألا يكون مصغّرًا: لأنّ التّصغير يُخرج المصدر غن الصّيغة التي هي أصل الفعل، فيُخرجه عن الصيغة التي اشتقّ منها الفعل. فلا يُقال: فُهيمك الدّرس، أو: ضُريبك الطّفل أغضبني.[3]

– ألا يكون متبوعًا قبل العمل: أي أن لا يكون المصدر متبوعًا قبل تمامه، أي إعماله، فلا يجوز أن يقال: أعجبني فهمك الواسعُ الدّرس أمسِ.

– ألا يكون مؤخّرًا عن معموله: فلا يتأخر المصدر عن معموله، سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلّقًا كما أنّه لا يجوز الفصل بينهما، ويعلّل لذلك بأنّ معمول المصدر بمثابة الصّلة، لذا يمنع تقديمه و فصله.

---

[1]. ينظر، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق– الجمهورية العربية السّوريّة، ط1، 1402هـ–1982م، 226/2.

[2]. ينظر، إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربي، دار النّشر للجامعات، القاهرة– مصر، ط1، 1428هـ–2008م، 438/3. والبيت مجهول القائل في شرح المفصّل: 4/ص76.

[3]. المرجع نفسه، ص 428.

– ألا يكون محذوفًا.[1]

وجاء في دليل السّالك أن المصدر يعمل عمل فعله في موضعين (عدا المذكورة سابقًا):

الأوّل: أن يحذف الفعل و ينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التّعدي واللّزوم. مثل إكرامًا المسكين. فـ (إكرامًا) مصدر نائبٌ عن فعله (أكرم). وقد عمل عمله. ففيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، وهو فاعله و(المسكين) مفعول به منصوب للمصدر.

الثّاني: أن يحلّ محلّه (أن) و الفعل. أو (ما) و الفعل. نحو: يسرّني أداؤك الواجب. فيمكن أن يحلّ محلّه (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، فنقول: يسرّني أن تؤدّي الواجب. إن أريد به الزمان الماضي أو المستقبل، أو: يسرّني ما تؤدّي الواجب. إن أريد به الحال.

فما إن تحقّقت هذه الشروط المذكورة في المصدر، أُعمِل عمَل فعله، فيكون نائبًا عنه ويؤدّي معناه، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به. [2]

7.2.1. المشتقّات العاملة عمل الفعل:

1.7.2.1. تعريف المشتقّات في اللّغة:

يدور معنى الاشتقاق حول الانقسام والانفصال عن الشّيء، قال ابن فارس: "والشين والقاف أصلا واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة. تقول شققت الشيء أشقّه شقًّا إذا صدعته. والشّقّة شظيةٌ تُشظّى من لوح أو خشبة."[3]

[1]. المرجع السّابق، ص 440.

[2]. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، 93/2–94.

[3]. ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، 170/3.

2.7.2.1. تعريف المشتقّات في الاصطلاح:

الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا ومغايرتهما في الصّيغة[1]. والمشتقّ هو ما أخذ من غيره، بحيث يكون له أصلٌ يرجع إليه و يتفرّع منه.

والمشتقات كما جاء في كتب الصّرف سبعة؛ وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، واسما الزّمان والمكان، وقد اخترنا منها الخمسة الأولى لأنّها تتوفّر فيها الشّروط التي تجعلها تعمل عمل الفعل، وبالتّالي تكون هي المسند في الجملة، وسيأتي التّفصيل في كل منها.

3.7.2.1. أنواع المشتقات العاملة:

1.3.7.2.1. اسم الفاعل:

هو اسم مشتقّ مأخوذ من الفعل للدّلالة على الحدث وفاعله، وهو صفةٌ تُؤخذ من الفعل المعلوم، لتدلّ على معنًى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثّبوت: ككاتب ومجتهد.[2]

2.3.7.2.1. أبنيته:

يبنى اسم الفاعل من الفعل الثّلاثي وغير الثّلاثي، وفيما يأتي بيان لحالات بنائه:

من الثّلاثي:

• المجرّد:

1- يُبنى اسم الفاعل من الفعل الثّلاثي على وزن (فَاعِل)، وذلك مقيسٌ في كلّ فعل على وزن (فَعَلَ) متعدّيا كان أو لازمًا، نحو: ضَرَبَ فهو ضَارب، وذَهَبَ فهو ذَاهِب، وغَذَا فهو غَاذٍ.[3]

---

[1]. الشريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، ص26.

[2]. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، 123/1.

[3]. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 134/3.

2- إن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) متعدّيا فاسم الفاعل منه على وزن (فَاعِل)، نحو: شَرِبَ فهو شارِب، ووَسِعَ فهو وَاسِع، وأمّا إن كان لازِمًا فلا يجيء منه اسم فاعل على (فَاعِل) قياسًا، وقد سُمع منه على وزن فاعل، نحو: يَبِسَ فهو يَابِس، وحَارَ فهو حَائِر.[1] ويُبنى اسم الفاعل من (فَعِلَ) اللّازم على:

- فَعِل: نحو: نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ.

- فَعْلَان: إذا دلّ على خلوّ أو امتلاء، نحو: عَطِشَ فهو عَطْشَان، و جاء مؤنّثه على (فَعْلَى) نحو: عَطِشَت فهي عَطْشَى، أو على (فَعْلَانَة) نحو: نَدِمَت فهي نَدْمَانَة.

- أَفْعَل: إذا دلّ على حلية أو لونٍ أو عيب، نحو: حَمِرَ فهو أَحْمَرٌ، وعَرِجَ فهو أَعْرَجٌ.

- وقد يجيء اسم الفاعل من (فَعِلَ) على وزن (فَاعِل) و(فَعِيل) ولكن على غير القياس، نحو: فَنِيَ فهو فَانٍ، و بَخِلَ فهو بَخِيل.[2]

3- إن كان الفعل على وزن (فَعُلَ) فلا يقع اسم الفاعل منه على وزن (فَاعِل) إلّا سماعيًّا، أي أنّ إتيان اسم الفاعل على وزن (فَاعِل) في (فَعُلَ) قليل كقولهم: حَمُضَ فهو حَامِض.[3] وجاء أيضًا أن (فَعُلَ) يصاغ منه وزنان قياسيّان؛ هما فَعْلٌ وفَعِيلٌ، وهما الغالب في اسم الفاعل من فعُل مضموم العين، نحو: سَهُلَ فهو سَهْلٌ، وظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ. ومن استعمل القياس فيهما لعدم السّماع فهو مصيب.[4]

---

[1]. يُنظر، خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، مكتبة النّهضة، بغداد- العراق، ط1، 1385هـ-1965م، ص261-262.

[2].بحرق، فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، تح: مصطفى النّحاس، كلّية الآداب، جامعة الكويت، 1413هـ-1992م، ص169.

[3]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/134-135.

[4]. بحرق، فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، ص 167.

وقد يأتي اسم الفاعل من (فَعُلَ) سماعًا على:

– أَفْعَل: نحو: حَمُقَ فهو أَحْمَقٌ، خَظُبَ فهو أَخْظَبٌ.[1]

– فَعَال: نحو: حَصُنَت المَرأة فهي حَصَانٌ، وحَرُمَ فهو حرامٌ.

– فَعَل: نحو: حَسُن فهو حَسَنٌ، وبَطُلَ فهو بَطَلٌ.

– فُعَال: نحو: شَجُعَ فهو شُجَاعٌ، وفَرُتَ الماء فهو فُرَاتٌ.

– فِعْل: نحو: بَدُعَ فهو بِدْعٌ، وطَفُلَ فهو طِفْلٌ.

– فَعُول: نحو: حَصُر الرّجلَ فهو حَصُورٌ.

– فُعْل: نحو: غَمُرَ فهو غُمْرٌ، وَصَلُبَ فهو صُلْبٌ.

– فَاعِل: نحو: عَقُرَت المرأة فهي عَاقِرٌ، وفَرُسَ الرّجُلُ فهو فَارِسٌ.

– فُعُل: نحو: جَنُبَ الرّجل فهو جُنُبٌ.

– فَعِل: نحو: خَشُنَ فهو خَشِنٌ، وفَطُنَ فهو فَطِنٌ.

• المزيد:

يأتي اسم الفاعل للثلاثي المزيد على صورة واحدة في جميع الأفعال، وهي صورة المضارع المبني للمعلوم بعد إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل آخره إن كان مفتوحًا، وعلى هذا الأساس يكون اسم الفاعل على الأبنية الآتية:[2]

– المزيد بحرف:

– مُفْعِلٌ: في (أَفْعَلَ يُفْعِلُ)، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ، وأَخْرَجَ يُخْرِجُ فهو مُخْرِجٌ.

[1]. ينظر، الصّبّان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، 475/2.

[2]. ينظر، خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص 265–266.

– مُفَعِّلٌ: في (فَعَّلَ يُفَعِّلُ)، نحو: جَرَّبَ يُجَرِّبُ فهو مُجَرِّبٌ، وصَرَّفَ يُصَرِّفُ فهو مُصَرِّفٌ.
– مُفَاعِلٌ: في (فَاعَلَ يُفَاعِلُ)، نحو: قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، وضَارَبَ يُضَارِبُ فهو مُضَارِبٌ.
– المزيد بحرفين:

– مُتَفَاعِلٌ: في (تَفَاعَل يَتَفَاعَلُ)، نحو: تَغَافَلَ يَتَغَافَلُ فهو مُتَغَافِلٌ، وتَقَاتَلَ يَتَقَاتَلُ فهو مُتَقَاتِلٌ.
– مُتَفَعِّلٌ: في (تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ)، نحو: تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ فهو مُتَكَلِّمٌ، وتَقَدَّمَ يَتَقَدَّمُ فهو مُتَقَدِّمٌ.
– مُنْفَعِلٌ: في (انْفَعَل يَنْفَعِلُ)، نحو: انْصَرَفَ يَنْصَرِفُ فهو مُنْصَرِفٌ، وانْدَفَعَ يَنْدَفِعُ فهو مُنْدَفِعٌ.
– مُفْتَعِلٌ: في (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ)، نحو: اسْتَمَعَ يَسْتَمِعُ فهو مُسْتَمِعٌ، وانْتَصَرَ يَنْتَصِرُ فهو مُنْتَصِرٌ.
– مُفْعَلٌّ: في (افْعَلَّ يَفْعَلُّ)، نحو: احْمَرَّ يَحْمَرُّ فهو مُحْمَرٌّ، واقْطَرَّ يَقْطَرّ فهو مُقْطَرٌّ.

– المزيد بثلاثة أحرف:

– مُسْتَفْعِلٌ: في (اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ)، نحو: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ فهو مُسْتَخْرِجٌ.

– مُفْعَالٌّ: في (افْعَالَّ يَفْعَالُّ)، نحو: احْمَارَّ يَحْمَارُّ فهو مُحْمَارٌّ، واشْهَابَّ يَشْهَابُّ فهو مُشْهَابٌّ.
– مُفْعَوْعِلٌ: في (افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ)، نحو: اغْدَوْدَنَ يَغْدَوْدِنُ فهو مُغْدَوْدِنٌ، واحْلَوْلَى يَحْلَوْلِي فهو مُحْلَوْلٍ.
– مُفْعَوِّلٌ: في (افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ)، نحو: اعْلَوَّطَ يَعْلَوِّطُ فهو مُعْلَوِّطٌ، واجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ فهو مُجْلَوِّذٌ.

وهناك أبنية أخرى سماعيّة لاسم الفاعل من الثّلاثي المزيد فيه، وهي:[1]

في (أَفْعَلَ):

– فَاعِلٌ: نحو: أَوْدَقَت الأتان فهي وَادِقٌ، وأَبْقَلَت الأرض فهي بَاقِلٌ.
– فَعُولٌ: نحو: أَنْتَجَت فهي نَتُوجٌ.
– مُفْعَلٌ: نحو: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ.

[1]. ينظر، المرجع السّابق، ص 266–267.

في (افْعَلَلَّ):

– مُفْعَلَلٌّ: نحو: اجْرَأَشَّت الإبل فهي مُجْرَأَشَّةٌ.

في (اسْتَفْعَلَ):

– فَاعِلٌ: نحو: اسْتَوْدَقَت الأتان فهي وَادِقٌ.

من الرّباعي:

يأتي اسم الفاعل من الرّباعي المجرّد والمزيد على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً وكسر ما قبل آخره إن كان مفتوحًا، وأبنيته هي:[1]

• المجرّد:

–مُفْعِلٌ: في (فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ)، نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، ويأتي أيضًا بناءً للملحق بالثّلاثي، نحو: شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ فهو مُشَمْلِلٌ، وجَهْوَرَ يُجَهْوِرُ فهو مُجَهْوِرٌ.

• المزيد:

أ/– المزيد بحرف:

– مُتَفَعْلِلٌ: في (تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ)، نحو: تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ فهو مُتَدَحْرِجٌ، ويتبعه ما ألحق به من الثّلاثي، نحو: تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ فهو مُتَجَلْبِبٌ، وتَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ فهو مُتَمَسْكِنٌ.

ب/– المزيد بحرفين:

– مُفْعَنْلِلٌ: في (افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ)، نحو: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ فهو مُحْرَنْجِمٌ، ويتبعه الملحق به من الثّلاثي، نحو: اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ فهو مُقْعَنْسِسٌ.

– مُفْعَلِلٌّ: في (افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ)، نحو: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ فهو مُقْشَعِرٌّ، واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ فهو مُطْمَئِنٌّ.

[1]. ينظر، المرجع السّابق، ص 268.

تنبيه: جميعُ الصّفات المذكورة، التي لَيست على (فَاعِل)صِفاتٌ مُشَبَّهَةٌ، إن قُصِدَ بها الثبوتُ، وإطلاق اسْمِ الفَاعل عليها مَجازٌ في الاصْطِلاح الشائع، فإن قُصِدَ بها الحُدُوثُ والتَّجَدُّدُ كانتْ أسماءَ فَاعِلِينَ، وأما ما جاء على (فاعل) كضاربٍ وقائمٍ، فاسْمُ فاعلٍ إلا إذا دَلَّ على الثّبوت، كطاهرِ القَلْبِ، وقامتْ قرينةٌ على ذلك، وأُضِيفَ لمَرْفُوعِه؛ فيكون صفةً مشبّهةً تَجْرِي عليه أحكامُها على الرّغم من بقائه على صورة اسْمِ الفَاعل[1]. وسيأتي بيان الصفة المشبّهة وعملها بعد اسم الفاعل.

3.3.7.2.1. عمله:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، فيرفع فاعلًا فقط إذا كان فعله لازما، نحو: عليّ نَاجِحٌ أخوه، ويرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به إذا كان فعله متعديا لمفعولٍ واحدٍ، نحو: عليٌّ حَامِلٌ أخوه محفظةً، ويرفع فاعلًا وينصب مفعولين إذا كان فعله متعديا لمفعولين، نحو: الأستاذ مَانِحٌ الطّلبةَ جائزةً، ويعمل اسم الفاعل ما يعمله فعله في اللّزوم والتّعدي، حيث يعمل مُطلقًا إن اتّصل بـ (ال)[2]، وإن لم يتّصل فلابدّ أن يتوفّر فيه أحد الشّرطين:

1- أن يكون للحال أو الاستقبال، لا الماضي، فلو كان على الماضي لم يعمل، فلا يصح أن نقول مثلًا: عليّ فاهمٌ درسه أمس، وفي هذه المسألة يخالف الكسائيّ ومن وافقه جمهورَ النّحاة، حيث يرى في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [سورة الكهف، الآية18]. أنّ (باسطٌ) بمعنى الماضي، لكن جمهور النحاة ردوا بأنّه حال، أي أنّ المتكلّم يصف قصّةً واقعة الآن، يقول

[1]. الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1 1424هـ- 2003م، 561/2.

[2]. ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصريّة، بيروت- لبنان، 217/3.

ابن هشام: ولا حجّة له في (بَسِطٌ ذِرَاعَيّهِ) لأنّه حكايةٌ على الحال، والمعنى: يبسُطُ ذراعيه، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل قَلّبناهم.[1] وعلى هذا لا يكون (باسطٌ) ماضيًا، بل هو حاضرٌ.

والمقصد من هذا الشّرط هو نصب اسم الفاعل للمفعول، أمّا عن رفعه للفاعل فلا يشترط فيه الدلالة على الحال أو الاستقبال، إنّما يرفعُ الفاعلَ مطلقًا بلا شرط سواءً كان مقترنًا بـ (ال) أم مجرّدًا منها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [سورة فاطر، الآية28].

2- أن يعتمد على:

- استفهام: نحو: أبَالِغٌ أنت مُرَادك. الهمزة للاستفهام، و(بَالِغٌ) مبتدأ، و(أنت) فاعل سدّ مسدّ الخبر، و(مرادك) مفعول به منصوب لاسم الفاعل مضاف، والكاف مضافٌ إليه.

- نفي: نحو: ما كاتبٌ عليٌّ الدّرسَ.

إذا كان اسم الفاعل مسبوقًا بإحدى المذكورة سلفًا فإنّ له مع الاسم المرفوع بعده ثلاثة أوجه: الوجه الأوّل: موافقة اسم الفاعل للاسم الذي بعده في الإفراد، وفي هذه الحالة يجوز إعرابان:
- أن يُعرب اسم الفاعل مبتدأ والمرفوع فاعلاً ساداً مسدّ الخبر. نحو: ما قائمٌ زيدٌ. أقائمٌ زيد؟ وقد ذكرنا هذا بالتّفصيل في سياق حديثنا عن المبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر.

- أن يُعرب اسم الفاعل خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً، نحو: .ما مسافر والدك أمسافر والدك؟ فمسافر :خبر مقدم مرفوع، ووالد: مبتدأ مؤخر مضاف، والكاف مضافٌ إليه.

[1]. المرجع السّابق، ص217.

الوجه الثّاني: أن يوافق اسم الفاعل ما بعده في التثنية والجمع، وفي هذه الحالة يُعرب اسم الفاعل خبرا مقدما والمرفوع الذي بعده مبتدأ مؤخرا لأنه لا يمكن تعويض اسم الفاعل بفعل عكس الوجه الأوّل، فالفعل لا يثنى ولا يجمع ، نحو:أذاهبان الرجلان؟ ما مسافران إخوتك.

ذاهبان: خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، والرّجلان: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

الوجه الثالث: أن يأتي اسم الفاعل مفرداً والمرفوع مثنى أو جمعا. وفي هذه الحالة يُعرب اسم الفاعل مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلاً ساداً مسد الخبر ولا يصح اعتبار اسم الفاعل خبرا لعدم مطابقته ما بعده. نحو: أناجحٌ أصدقاؤك؟ فناجحٌ مبتدأ، وأصدقاء فاعل سدّ مسدّ الخبر، وهو مضاف، والكاف مضافٌ إليه.

– نداء: نحو: يا سائِقًا سيّارةً تمهّل.

– مبتدأ: نحو: الله ناصرٌ عبده. عمل اسم الفاعل هنا لأنه مسبوق بمبتدأ أو لأنه خبر.
– موصوف: نحو: أقبل طّفل حامِلٌ دفترًا. عمل اسم الفاعل هنا لأنه مسبوق بموصوف أو لأنه صفة.
– صاحب حالٍ: أي أن يكون اسم الفاعل هو الحال. نحو: أقبل الطّفل حامِلًا دَفترًا.
– ما أصله مبتدأ كاسم إنّ وكان وأخواتهما: أي أن يكون مسبوقًا باسم إن وكان وأخواتهما، حيث يكون هو خبرها. نحو: إنّ المعلّم صانِعٌ جيلًا، وكان الأب ضاربًا الدّفَ.

وما يُراد بكلّ هذا التّفصيل في اسم الفاعل، هو بيان الحالة التي يكون فيها اسم الفاعل مسندًا، ولهذا وجب الاستناد إلى الشّروط المذكورة من أجل تمييزه عن اسم الفاعل غير العامل، لأنّ غير العامل لا يصحّ أن يكون مسندًا لعدم تأثيره في معمول.

2.3.7.2.1. الصّفة المشبّهة:

إنّ الباحث في هذا الباب يجد أنّ الصّفة المشبّهة تندرج تحت باب اسم الفاعل، غير أنّها لا تصاغ إلّا من الفعل اللاّزم، "للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث: كحسن، وكريم، وصعب، وأسود، وأكحل. ولا زمان لها تدل على صفات ثابتة.

والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة. وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل، لأنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به. فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد." [1]

أي أنّ الصّفة المشبّهة هي ما يُشتقّ من مصدر الفعل اللّازم للدلالة على معنى في الموصوف على وجه الثبوت، نحو: عليّ فَطِنٌ. فـ(فَطِنٌ) صفة مأخوذة من الفعل الثّلاثي اللّازم (فَطِنَ)، يدلُّ على معنى (الفطانة) قائم في الموصوف (علي) على وجه الثبوت و الدّوام في كلّ الأوقات، عكس اسم الفاعل الذي يدلّ على صفة عارضة قد تتغيّر، لذلك فهو لا يدلّ على الثبوت، بل على التجدّد.

1.2.3.7.2.1. أبنيتها:

إذا كان الفعل على وزن فَعِلَ، فإن الصّفة المشبّهة تشتق منه على ثلاثة أوزان:

– أَفْعَلٌ: من فَعِلَ اللّازم، لما دلّ على العيوب الظاهرة كالعَور والعمى، أو الحلي كالسّواد والبياض والصّلع،[2] نحو: أَعْوَرٌ وأَعْمى وأصْلَع. ومؤنثه فَعْلاء، نحو: عَوْرَاء، عَمْيَاء، صَلْعَاء.

– فَعْلَان: من فَعِلَ اللّازم، لما دلّ على خلوٍ أو امتلاء، نحو: عَطْشَان، وشَبْعَان. ومؤنّثه فَعْلى، نحو: عَطْشَى وشَبْعَى.

---

[1]. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، 126/1.

[2]. ينظر، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد وشركائه، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1402هـ–1982م، 144/1.

– فَعِلٌ: من فَعِلَ اللّازم، مؤنّثه فَعِلَةٌ، وهو لما دلّ على الأدواء الباطنيّة وما شابهها، نحو: وَجِعٌ مؤنّثها وَجِعَةٌ، وحَزِنٍ مؤنّثها حَزِنَةٌ، أو ما هو ضدّ الأدواء والأحزان، نحو: فَرِحٌ، ولَبِقٌ.

إذا كان الفعل على وزن فَعُلَ، فإنّ الصّفة المشبهة تشتق منه على الأوزان التالية:

– فَعَل كبَطَل وحَسَن. وعلى فَعَال كجبان وحَصَان. أو على فُعَال كشُجَاع وصُرَاح، وعلى فُعُل كجُنُب، وعلى فَعُول كوَقُور وطَهور.

إذا كان الفعل على وزن فَعَلَ فإنّ الصّفة المشبّهة تشتق مهنه على وزن فَيْعِل: نحو: سيّد، وجيّد.

هناك أوزان أخرى للصّفة المشبهة، وهي:

– فُعْل: كصُلْبٍ ومُرٍّ.
– فَعِيلٍ: إذا دلّت على صفة ثابتة، نحو: كَرِيم، بَخِيل.
– فَعِل: نحو: سَهْل، صَعِب.
– فِعْل: نحو: رِخْو.[1]

إن كان الفعل من غير الثّلاثي المجرّد، فإنّ الصّفة المشبّهة منه تجيء على وزن اسم الفاعل، نحو: مُعْتَدِلُ القَامَة، ومُسْتَقِيم الأطوارِ.

2.2.3.7.2.1. عمل الصّفة المشبّهة:

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدّي إلى واحد، فترفع فاعلًا، وتنصب اسمًا على التّشبيه بالمفعول به، مع كون أصلها لا يكون إلّا لازمًا.

[1]. عبده الرّاجحي، التّطبيق الصّرفي، دار النّهضة العربية، بيروت– لبنان، ص 79–81.

ويخالف إعمالها اسمَ الفاعل في حُكمين:

أحدهما: أنّ معمولها لا يجوز أن يتقدّم عليها، فلا يُقال: "رأيت رجلًا الوجهَ حسنًا، بخلاف اسم الفاعل فإن تقديم معموله عليه جائز، نحو: زيدًا أنا الضّارب.

الثّاني: أنّ معمولها لا يكون إلّا سببيًّا، أي أن يتّصل به رابطٌ يربطه بالموصوف، إمّا ضميرٌ ظاهر، نحو: مررت بالرّجل الحسن وجهه، والحسن وجه أبيه، وإمّا مقدّرٌ، نحو: مررت بالرّجل الحسن الوجه، (على قول البصريين).[1]

3.2.3.7.2.1. أحوال الصفة المشبهة مع معمولها:

الصفة المشبهة إما أن تكون مقترنة بأل أو مجرده وعلى كلا الحالين للمعمول معها ستة أحوال:

- أن يكون المعمول مقترن بأل مثل : الحسن الوجه , وحسن الوجه.
- أن يكون المعمول مضافاً لما فيه أل مثل : الحسن وجه الأب , وحسن وجه الأب.
- أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف : محمد الحسن وجهه، محمد حسن وجهه.
- أن يكون المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف : محمد الحسن وجه أبيه , محمد حسن وجه ابيه.
- أن يكون المعمول مجرد من أل دون الإضافة : مثل الحسن وجه أب , وحسن وجه أب.
- أن يكون المعول مجرد من (ال) والإضافة مثل : الحسن وجهاً , وحسن وجهاً.

4.2.3.7.2.1. أوجه الإعراب في معمول الصفة المشبهة:

يجوز في إعراب معمول الصفة المشبهة ثلاثة أوجه:

1- الرفع على الفاعلية : محمد الكريم خلقه.

[1]. ينظر، ابن القيم الجوزيّة، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، تح: محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السّلف، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ-2002م، 1/556-557.

2- النصب على التشبيه بالمفعول به : محمد الكريم الخلق، والنصب على التمييز: محمد الكريم خلقاً.

3- الجر بالإضافة : محمَّدٌ حَسنُ الوجْهِ، مطمئنٌّ البَالِ، مُسْتَرِيحُ الفُؤادِ.

- يجوز في معمول الصفة الأوجه الإعرابية الثلاثة (الرفع والنصب والجر) إذا كانت الصفة المشبهة مجردة من (ال) أياً كان المعمول.

- إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بأل جاز الرفع والنصب في جميع صور المعمول:

الأمثلة : في الرفع : محمد الكريم خلقه.

التوضيح : الصفة المشبهة (الكريم) مقترنة بأل , المعمول (خلقه) مرفوع على الفاعلية.

النصب : محمد الكريم الخلق : الصفة المشبهة : الكريم مقترنة بأل , المعمول : الخلق , منصوب على التشبيه بالمفعول به.

- الجر في معمول الصفة المشبهة في حالتين هما:

- أن يكون المعمول مقترناً بأل (محمد مستريح الفؤاد).

- أن يكون مضافاً إل ما فيه أل (الكريم خلق الأب).

ويمتنع الجر في أربعة مسائل:

- أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: محمد الحسن وجهه فالمعمول: (وجهه) مضاف إلى ضمير الموصوف (الهاء).

- أن يكون المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: محمد الحسن وجه أبيه.
- أن يكون المعمول مجرداً من (ال) والإضافة، نحو: (الحسن وجه).

- أن يكون المعمول مضافاً إلى مجرد من (ال) والإضافة، نحو: محمد الحسن وجه أب.

3.3.7.2.1. اسم المفعول:

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل[1]، أو هو صفة تُشتقّ من الفعل المجهول للدلالة على حدثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتّجدد، لا الثّبوت والدّوام.[2]

نستنتج من التعريفين المذكورين أنّ اسم المفعول هو ما كان وصفًا مشتقًّا، مأخوذًا من الفعل المبني للمجهول، ودالًّا على من وقع عليه الفعل، كمَضْرُوبٍ ومَقْتُولٍ.

1.3.3.7.2.1. أبنيته:

من الثّلاثي المجرّد:

يُبنى اسم المفعول من الفعل الثلاثي متّزنًا على وزن (مَفْعُول) كمَعْرُوجٍ ومَشْرُوبٍ ومَضْرُوبٍ، وهذا هو الوزن القياسيّ فيه، ولا فرق في ذلك بين الصّحيح والمعتلّ، إلّا أنّ معتلّ العين واللّام كقَال وبَاعَ ودَعَا ورَمَى يتغيّر وزنه لعلّة تصريفيّة، فيُقال فيها: المَقُول والمَبِيعُ والمدعوّ والمَرْميُّ، وتميم يصحّحون معتلّ العين بالياء فيقولون: مبيوعٌ ومَكْيُولٌ ومَخْيُوطٌ.[3] ومعنى هذا أنّ أنّ اسم المفعول يأتي قياسًا على وزن (مَفْعُول)، ولا فرق في هذا الوزن بين الصحيح والمعتلّ، إلّا ما كان منه أجوفًا وناقصًا، لأنّ وزنهما يتغيّر بالتّصريف، فمن المعتلّ المثال: وُعِد فهو مَوعُودٌ. ومن الأجوف: بِيعَ فهو مَبِيعٌ ومَبْيُوعٌ (عند التميميّين). ومن النّاقص: "غُزِي فهو مَغزوٌّ أو مَغْزِيٌّ، ورُضِيَ فهو مَرْضُوٌّ أو مَرْضِيٌّ.

---

[1]. الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، دار الفكر، بيروت– لبنان، 1420هـ–2000م، ص 56.

[2]. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربية، 125/1.

[3]. ينظر، بحرق، فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، ص 173.

وقد ينوب عن وزن (مَفْعُول) في الدّلالة أوزان؛ هي:

• فَعِيلٌ: نحو: مررتُ برجلٍ جَرِيحٍ، وامراةٍ جَرِيحٍ. أي أنّ جَرِيح بمَعنى مَجْرُوح ومَجْرُوحَة، ويستوي في (فَعِيلٍ) الذي بمعنى مَفْعُولٍ المذكر والمؤنث، إذا كان وصفًا لموصوفٍ قبله، فلا تلحقه التّاء الفارقة غالبًا، لذلك يُقَالُ: رَجُلٌ قَتيلٌ وامْرَأَةٌ قَتِيلٌ، بمعنى مَقْتُولٍ ومَقْتُولَةٍ.[1] أمّا إن لم يُذكر موصوف قبله، فتُلحق به التّاء فرارًا من اللّبس، نحو: رأيت قَتِيلًا وقَتِيلَةً.

• فَعِلٌ: نحو: رَجُلٌ شَغِلٌ، بمعنى مَشْغُول.

• فُعْلٌ: نحو: رَجُلٌ جُدٌّ، بمعنى مَجْدُود.[2]

• فَعَلٌ: نحو: قَنَصٌ، بمعنى الصّيد المقنوص.

• فِعْلٌ: نحو: ذِبْحٌ بمعنى مَذْبُوح، وطِحْنٌ بمعنى مَطْحُون.

من الثّلاثي المزيد:

يجيء اسم المفعول من الثلاثي المزيد فيه على وزن اسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه مع إبدال كسرة ما قبل الآخر فتحةً. فتكون أبنيه من المزيد الثلاثي كالآتي:

مُفْعَلٌ: من أُفعِلَ يُفعَلُ. نحو: أُخْرِجَ يُخْرَجُ فهو مُخْرَجٌ، وأُقِيمَ يُقَامُ فهو مُقَامٌ.

مُفَعَّلٌ: من فُعِّلَ يُفعَّلُ. نحو: جُرِّبَ يُجَرَّبُ فهو مُجَرَّبٌ، وخُيِّرَ يُخَيَّرُ فهو مُخيَّرٌ.

مُفَاعَل: من فُوعِلَ يُفَاعَلُ. نحو: قُوتِلَ يُقَاتَلُ فهو مُقَاتَلٌ، وضُورِبَ يُضَارَبُ فهو مُضَارَبٌ.

مُتفعَّل: من تُفُعِّلَ يُتَفَعَّلُ. نحو: تُكُلِّمَ يُتَكَلَّمُ فهو مُتكلَّمٌ.

مُنْفَعَلٌ: من انْفُعِلَ يُنْفَعَلُ. نحو: انْتُصِرَ يُنْتَصَرُ فهو مُنْتَصَرٌ عليه.

---

[1]. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 3/138-139.

[2]. ينظر، الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص 281.

مُتَفَاعَلٌ: من تُفُوعِلَ يُتَفَاعَلُ. نحو: تُغُوفِلَ يُتَغَافَلُ فهو مُتَغَافَلٌ عنه.

مُفْتَعَلٌ: من أُفْتُعِلَ يُفْتَعَلُ. نحو: أُسْتُمِعَ يُسْتَمَعُ فهو مُسْتَمَعٌ إليه.

مُفْعَلٌّ: من أُفْعُلَّ يُفْعَلُّ نحو: أُحْمُرّ يُحْمَرُّ فهو مُحْمَرٌّ.

مُسْتَفْعَلٌ: من اسْتُفْعِلَ يُسْتَفْعَلُ. نحو: اسْتُخْرِجَ يُسْتَخْرَجُ فهو مُسْتَخْرَجٌ.

مُفْعَالٌّ: من افْعُولَّ يُفْعَالُّ. نحو: اشْهُوبَّ يُشْهَابُّ فهو مُشْهَابٌّ.

مُفْعَوْعَلٌ: من افْعُوْعِلَ يُفْعَوْعَلُ. نحو: اغدودَنَ يُغْدَوْدَنُ فهو مُغْدَوْدَنٌ.

مُفْعَوَّلٌ: من افعُوّلَ يُفْعُوَّلُ. نحو: اعْلُوّطَ يُعْلَوَّطُ فهو مُعْلَوَّطٌ.[1]

من الرّباعي:

يأتي اسم المفعول للرّباعي المجرّد والمزيد على بناء اسم الفاعل، مع فتح ما قبل الآخر، وأبنيت هي:

مُفعْل: من فُعْلِلَ يُفعْلَلُ. نحو: "دُحْرِجَ فهو مُدَحْرَجٌ. وزُلْزِلَ فهو مُزَلْزَلٌ. ومثله ما ألحق به من الثلاثي نحو: شُمْلِلَ فهو مُشَمْلَلٌ وحُوقِلَ فهو مُحَوْقَلٌ.

مُتفعْل: من تُفعْلِل يُتفعْلل. نحو: تَدَحْرَجَ فهو مُتَدَحْرِجٌ. ومثله ما ألحق به من الثلاثي نحو: تُجُلْبِبَ فهو مُتُجُلْبِبٌ، تُقُلْنِسَ فهو مُتَقَلْنِسٌ.

مُفْعَنْلَلٌ: من افْعُنْلِلَ يُفْعَنْلَلُ. نحو: احْرُنْجِمَ فهو مُحْرَنْجَمٌ. ومثله ما ألحق به من الثلاثي نحو: اقْعُنْسِسَ فهو مُقْعَنْسَسٌ، واسْلُنْقِيَ فهو مُسْلَنْقًى.

مُفْعَلَلٌّ: من افْعُلِلَّ يُفْعَلَلُّ. نحو: اقْشُعِرَّ فهو مُقْشَعرٌّ منه.[2]

---

[1]. ينظر، المرجع السّابق، ص 281-282.

[2]. المرجع نفسه، ص 282-283.

2.3.3.7.2.1. عمله:

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول، فيرفع نائب فاعلٍ إن كان فعله متعدّيًا لمفعولٍ واحدٍ. نحو: العِلمُ مَعْرُوفَةٌ فَوَائِدُهُ، فـ (مَعرُوفَةٌ) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول فعله عُرِفَ المتعدّي لواحد، و(فَوائِدهُ) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه. ويرفع نائبَ فاعل وينصب مفعولًا به إن كان فعله متعدّيًا لأكثر من مفعول. نحو: المُجدّ مَمْنُوحٌ جائزَةً، فـ (المجدّ) مبتدأ، و(ممنوح) خبره على صيغة اسم المفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر (هو)، و(جائزةً) مفعول به.[1]

أمّا عن شروط عمل اسم المفعول، فهي والشروط المذكورة سابقًا في الحديث عن إعمال اسم الفاعل شيء واحد، إذ يعمل اسم المفعول مُطْلَقًا إن كان محلًّى بـ (ال)، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ [سورة التّوبة، الآية60]. فـ (قُلُوبُهُم) نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، والميم للجمع.

أمّا إن لم يكن محلًّى بأن فيُشترط فيه أن يكون للحال والاستقبال، أو أن يتوفّر فيه شرط الاعتماد، أي أن يعتمد على استفهام أو نفي أو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو ما أصله مبتدأ كاسم كان وإن وأخواتهما. وقد سبق لنا التّفصيل في هذين الشرطين في حديثنا عن إعمال اسم الفاعل كما سبق وذكرنا، لذلك فليس هناك داعٍ لإعادة التّفصيل فيها لأنّها وشروط إعمال اسم الفاعل شيء واحد، فوجب الانتباه فقط في اختلاف الصّيغة الصّرفيّة بينهما.

– وننبّه أنّه يجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، فيصير المرفوع نائب فاعل مجرور لفظًا مرفوعٌ محلًّا، مراعاةً لأصله. نحو: العِلمُ مَعْرُوفَةٌ فَوَائِدُهُ، نقول: العِلمُ مَعْرُوفُ الفَوَائِدِ. بإضافة اسم المفعول إلى مرفوعه،[2] ويُشترط في إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي، وذلك بأن يكون على زنة (مَفْعُول) إن كان فعله ثلاثيًّا، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوّله

[1]. ينظر، عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى الفية ابن مالك، 111/2.

[2]. ينظر، المرجع نفسه، 112/2.

ميمًا مضمومةً، فإن جاء على غير الوزن الأصلي لاسم المفعول – كفَعِيلٍ مثلا –، لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه.[1]

4.3.7.2.1. صيغ المبالغة:

هي أسماءٌ تُشتقّ من الأفعال للدّلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى و تقويته و المبالغة فيه، وبذلك سمّيت صيغ المبالغة.[2] فيجوز تحويل صيغة (فَاعِل) الدالة على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي إلى صيغة أخرى تدل على الكثرة والمبالغة. نحو: عليّ صائم. فاسم الفاعل (صَائِم) لا يدل على أن الصيام صفة دائمة ملازمة لعليّ، فقد يصوم يومًا ويفطر يومًا، أمّا إن قلنا: عليّ صوّامٌ؛ فإن استعمال صيغة المبالغة (صَوَّام) دل على أن صفة الصيام ملازمة لعليّ ولا تنقطع عنه. ويمارسها بكثرة مبالغ فيها.

1.4.3.7.2.1. أوزانها:

تشتقّ صيغ المبالغة من الثّلاثي فقط، لازمًا ومتعدّيًا، ولها أوزان أشهرها خمسةٌ قياسيّة، وما عداها فهو سماعي.[3] وهي كلّها سماعيّة عند الغلاييني[4]، ولم يقسّمها القدماء إلى قياسية وسماعية، إنّما ركّزوا على الأصل فيها وهو المبالغة. وأشهر هذه الأوزان خمسة كثُر استعمالها:

فَعَّال: نحو: غفَّار وعلَّام.

مِفعَال: نحو: مِقْدَام ومِسْمَاح.

فَعُول: نحو غَفُور وشَكُور.

فَعِيل: نحو عَلِيم وسَميع.

فَعِل: نحو: فَطِنٌ وحَذِر.

---

[1]. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 233/3.

[2]. عبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، ص 77.

[3]. ينظر، المرجع نفسه، ص78.

[4]. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، 131/1.

– أمّا ما عدا الخمسة المذكورة، فاستخدامها قليل، فيُحفظ ما ورد منها، ولا يُقاس عليه. وهي: فِعِّيل كصدّيق، ومِفْعيل كمِسْكِين، وفَعُول كشَرُوب، وفُعَّالٌ ككُبّار، وفُعُّول كقُدّوس، وفُعَال كطُوَال، ومِفْعَلٌ كمِدْعَس، وفِعَال كهِجَان، وفُعَّل كزُمَّل، وفُعَّيل كزُمَّيْل...[1]

2.4.3.7.2.1. عملها:

تعمل صيغة المبالغة عمل فعلها، فترفع فاعلا فقط إذا كان فعلها لازما، نحو: هذا الرجل صوَّام. (فاعلها مستتر). وترفع فاعلا وتنصب مفعولا به إذا كان الفعل متعديا لمفعول واحد، نحو: الله عَلَّامُ الغُيوب. (الفاعل مستتر والمفعول به هو الغيوب). وترفع فاعلا وتنصب مفعولين إذا كان فعلها متعديا لمفعولين، نحو: الأستاذُ منَّاحٌ النّاجحين جوائزَ. (الفاعل مستتر والمفعولان هما: النّاجحين وجوائز).

وحتى تعمل صيغ المبالغة عمل الفعل، وجب أن تتوفّر فيها شروط، فإن اتّصلت بـ (ال) عملت مطلقًا، نحو: الله هو الغَفَّار (فاعلها مستتر)، أما إن لم تتصل بـ (ال) وجب أن تدل على الحال والاستقبال، أو أن تعتمد على استفهام أو نفي أو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو ما أصله مبتدأ كاسم كان وإن وأخواتهما. وهي مثل شروط إعمال اسم الفاعل التي ذكرناها.

5.3.7.2.1. اسم التّفضيل:

هو صفة تؤخذ من الفعل الثلاثي لتدل على أن شيئين اشتركا في صفة ما وزاد أحد الطرفين عل الأخر فيها مثل: خليل أعلم من سعيد وأفضل منه[2].

[1]. ينظر، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 269.

[2]. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 132.

1.5.3.7.2.1. وزنه وصياغته:

لاسم التّفضيل وزنٌ واحد، وهو أفْعَل، ومؤنَّثه فُعلى، كأَكْبَر وكُبْرَى. ويُصاغ اسم التّفضيل على وزن أفعل بشروط:

- أن يكون تامًّا: أي أن لا يأتي من فعل ناقص ككان وكاد وأخواتهما.
- أن يكون مبنيا للمعلوم، فلا يأتي من الفعل المبني للمجهول.
- أن يكون مُثبتًا: فلا يأتي من الفعل المسبوق بأداة نفي.
- أن يكون متصرّفًا فلا يأتي من الأفعال الجامدة كنعم وبئس.
- أن يكون قابلا للتفاضل: فلا يجيء من الأفعال كقتل ونام، فهي غير قابلة للتفاضل.
- أن يكون من الذي ليس الوصف منه على وزن (أفْعَل) الذي مؤنثه على وزن (فَعْلَاء)، نحو: خالد أَعْرَج من أحمد.

2.5.3.7.2.1. حالاته:

ذكر ابن هشام أنّ اسم التّفضيل ثلاث أقسام:[1]

1- وجوب مطابقته لمن هو له، أي ما كان بالألف واللام. نحو: زيدٌ الأَفْضَلُ وهندٌ الفُضْلَى، والزّيدانِ الأَفْضَلَانِ والهِنْدَانِ الفُضْلَيَان، والزَّيْدُونَ الأَفْضَلُون والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَّلُ.

2- وجوب عدم المطابقة، ويجب أن يكون مفردًا مذكّرًا على كلّ حال، وهو نوعان:

- المجرد من أل والإضافة: تقول: زيدٌ أو هندٌ أَفْضَلُ من عَمْرو، والزّيدانِ أو الهندانِ أَفْضَلُ من عمرو، والزَّيدونَ أو الهنداتُ أفْضَلُ من عمرو.
- المضاف إلى نكرة: تقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزّيدانِ أفضلُ رجلينِ، والزّيدونَ أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندانِ أفضلُ امرأتينِ، والهنداتُ أفضلُ نسوةٍ.

---

[1]. ابن هشام، شرح شذور الذّهب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنّشر، طهران- إيران، ط1، 1382هـ، ص 425-426.

3- جواز الوجهين: وهو المضاف إلى معرفة، نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ، والزّيدانِ أفضلُ القومِ، والزّيدونَ أفضلُ القومِ، وهندٌ أفضلُ النّساءِ، والهندانِ أفضلُ النّساء، والهنداتُ أفضلُ النّساءِ، ويجوز القول: الزّيدانِ أفضلَا القومِ، والزّيدونَ أفضلُو القومِ، وهندٌ فُضْلَى النّساءِ، والهندانِ فُضْلَيَا النّساءِ، والهنداتُ فضلياتُ النّساءِ، وترك المطابقة أفضل و أولى.

3.5.3.7.2.1. عمل اسم التّفضيل:

يعمل اسم التفضيل في التمييز، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾ [سورة الكهف الآية48].

- ويعمل في الحال، نحو: زيدٌ أحسنُ النَّاس متبسّمًا.
- ويَعمل في الظرف، نحو قول أوس بن حجر[1]:

فإنّا وجدنَا العِرضَ أَحوَجَ ساعةً إلى الصّونِ من رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ.

- ويعمل في الفاعل المستتر في جميع ما ذُكر.
- لا يعمل اسم التّفضيل في مصدرٍ، فلا يُقال: زيدٌ أَحْسَنُ النّاسِ حُسْنًا. ولا في مفعولٍ به، فلا يُقال: زَيدٌ أَشْرَبُ النّاسِ عسلًا، بل يُعدّى باللّام. فيُقال: زيدٌ أشربُ النّاس للعسل.[2]
- ولا يرفعُ اسمُ التفضيل الاسمَ الظاهرَ قياساً إلّا إذا كان اسم التّفضيل صفةً لاسم جنسٍ مسبوق بنفي، والفاعل مفضّلًا على نفسه باعتبارين، نحو قول العرب في ما سمّي بمسألة الكحل: ما رأيتُ رجلًا أحسنُ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ. فـ (رَجلًا) اسم جنس مسبوق بنفي، واسم التفضيل (أحسنُ) صفةٌ له، والاسم الظاهر المرفوع باسم التفضيل (الكحلُ) مفضّل على نفسه باعتبارين؛ أي أن الكحل في عين زيد أفضل من الكحل في عين رجل آخر.

[1]. أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تح: محمّد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت- لبنان، 1400هـ-1980م، ص121.
[2]. ينظر، ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 423-424.

8.2.1. المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين:

تعدّدت الأفعال التي تنصب مفعولين في النحو، وقد قُسّمت إلى أقسام مختلفة ضمن نوعين هما الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، ونوعٌ ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وينقسم النوع الأخير بدوره إلى: أفعال القلوب وهي: أفعال اليقين وأفعال الرجحان ويُضاف إليها أفعال التحويل أو التصيير، وفيما يأتي توضيح لكل هذه الأقسام.

1.8.2.1. الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر:

هذا النوع من الأفعال يحتاج إلى مفعول به ثانٍ لإتمام المعنى المطلوب من الجملة، فالمعنى لا يتم إلا بوجوده، وهذه الأفعال فيها معنى الإعطاء والمنح، ويذهب بعض النحاة أن المفعول به الأول هو فاعل في المعنى، وهي: أعطى، منح، وهب، كسا، ألبس، سأل، علّم، سمّى، زاد، نقص. نحو: أعطى الغنيُّ الفقيرَ دِرهَماً. ووَهَب الأَبُ الابنَ سيَّارةً...

2.8.2.1. الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر:

ويشتمل على الأفعال الناسخة التي تحول المبتدأ والخبر إلى مفعولين منصوبين، وفي هذا القسم لا يمكن الاكتفاء بمفعول واحد دون الآخر؛ إذ لا بدّ من ذكرهما معًا في الجملة ليتمّ المعنى المقصود منها، وتنقسم هذه الأفعال إلى قسمين هما:

القسم الأوّل: أفعال القلوب؛ وسميت بذلك لاتصال معانيها بالقلب، كاليقين، والشك، والإنكار، وهي تنقسم إلى قسمين هما:

– أفعال اليقين: أي يقين حدوث الفعل، وهي: علم، وجد، درى، ألفى، تعلّم، رأى، نحو: رأيتك صَابرًا، فالكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول. صابرًا: مفعول به ثانٍ منصوب، ونحو: وجدتُ الصدقَ منجاةً، فمعنى وجدت هنا "أيقنتُ"، وهي بهذا المعنى تكون

من الأفعال التي تنصب مفعولين، وهي مثل: رأيتُ العلمَ نورًا بمعنى أيقنتُ لا بمعنى نظرت، ولهذا تسمى أفعال القلوب لأن معانيها متصلة بحالٍ قلبيّ.[1]

– أفعال الرجحان: وسميت بذلك لرجحان حدوث الشيء، وهي نوعان: نوع يكون للظن واليقين، ونوع يكون للظنّ فحسب، فالأوّل ثلاثة أفعال: ظنّ، خالَ، حسِبَ. فتكون للظنّ نحو قول شاعر[2]:

ظَنَنْتُكَ، إن شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ، صَالِياً فَعَرَّدِتَ فِيمَن كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدا.

وقد تجيء لليقين نحو قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ**﴾ [سورة البقرة، الآية46]. أي يعلمون.

والقسم الثاني خمسة أفعال: جَعَلَ، حَجَا، عَدَّ، زَعَم، هَبْ. ويُشترط فيها أن تكون بمعنى "ظنّ" حتى تتعدّى إلى مفعولين، فإن كان معناها غير الظّن تعدّت إلى واحد، إلّا (جَعَلَ) التي يمكن أن تكون بمعنى "صَيَّرَ"، وما عدا هذا فإنها متعدّيةٌ لواحد. والغالب في استعمال "زَعمَ" أنّها تُستخدم للظنّ الفاسد[3].

– أفعال التحويل: وتفيد تحويل الشيء من حال إلى حال، وتكونُ بمعنى صيَّرَ.وهي تنصبُ مفعولين أصلُهما مُبتدأ وخبرٌ

– صَيَّرَ: نحو: صيّرْتُ العدُوَّ صديقاً.

– رَدَّ: نحو قوله تعالى: ﴿**وَدَّ كَثِيرٌ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا**﴾ [سورة البقرة، الآية109].

– تَرَكَ: نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ**﴾. [سورة الكهف، الآية99].

[1]. ينظر، عبده الرّاجحي، التطبيق النحوي، ص 191–192.

[2]. البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: 42/2.

[3]. ينظر، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 29/1–32.

– تَخِذَ: نحو: تَخِذتُكَ صديقاً.

– اتَّخَذَ: نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلاً﴾.[سورة النّساء، الآية125].

– جَعَلَ: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾.[سورة القرآن، الآية25].

– وَهَبَ: نحو: وهبَني اللهُ فداءَ المُخلصين.

وهذه الافعال لا تنصب المفعولين إلا اذا كانت بمعنى (صَيَّرَ) الدالة على التحويل. وإن كانت بغير هذا المعنى لكانت متعدية الى مفعول واحد. وإن كانت "هَبْ" بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، نحو "وهبتك فرساً". والفصيح أن يقال "وهبت لك فرساً".[1]

وكما ذُكرَ، فإنّ المسند يكون هو المفعول الثّاني لهذه الأفعال، نحو: ظنّ زيدٌ خالداً قَادِماً. فـ(ظنّ) فعل متعدٍّ إلى اثنين يفيد الرّجحان، و(زيدٌ) فاعل، و(خالدًا) مفعولٌ أوّلٌ، و(قَادِمًا) مفعولٌ ثانٍ، وهو المسند هنا.

9.2.1. المفعول الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل:

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل سبعةٌ، وهي: أرى، أعْلمَ، أَنْبأ، نبَّأ، أَخْبرَ، خبَّرَ، حَدّثَ. وقد تطرّق سيبويه للحديث عنها، إذ يقول: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك ونبأت زيداً عمراً أبا فلان وأعلم الله زيداً عمراً

[1]. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة،1/ 32-33.

خيراً منك".[1] أي أنه لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد دون المفاعيل الباقية، لأنّ المفعول كالفاعل، نحو: أَعْلَمَ الله زيداً عمرًا خيراً منك.

– الفعلان أَعلَم وأَرى أصلهما رأى وعلم المتعديين إلى مفعولين اثنين، وعندما دخلت عليهما همزة التعدية تعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل، فهما منقولان بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولين، ومن ذلك: علمَ الطُّلاب الاجتهادَ طَرِيقَ النَّجاح، فنقول: أَعلَمتُ الطُّلّابَ الاجتهادَ طَرِيقَ النَّجاحِ، فكلمة "الطّلاب" هنا جاءت مفعولًا به أولًاً، وقد كانت قبل دخول همزة التعدية فاعلاً، والاجتهاد مفعولًا ثانياً، وطريق النجاة مفعولا ثالثاً. والفعل "أرى" هو من (رَأى)، ومن ذلك: رأى زيدٌ محمّداً بطلاً. نقول: أريتُ زيداً محمّدًا بطلاً.

ويكون المسند هنا هو المفعول الثّالث لهذه الأفعال، نحو: أعلمَ الرئيس الشّعبَ الوقاية عِلاجاً، فـ(أعلمَ) فعل ماض متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، و(الرئيس) فاعل، و(الشعب) مفعول أوّل، و(الوقاية) مفعول ثانٍ، و(عِلاجاً) مفعول ثالث، وهو المسند في هذه الجملة.

[1]. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، 1/ 41.

2. المسند في البلاغة:

بعد ذكرنا لما تعلّق بالمسند من النّاحية النّحوية، جاء الدور الآن على أحواله من النّاحية البلاغية، إذ يُذكر في هذا المجال كلّ التغيّرات التي قد تُصيب المسند، من حذفٍ وتقديمٍ وتأخير وما إلى ذلك، والأغراض التي صاحبت أو ساهمت في هذه التغيّرات، والدّلالة التي أسفرت عنها.

1.2. أحوال المسند:

للمسند أحوال يمكن أن يكون عليها، حيث تكون هذه الأحوال بين الوجوب والجواز، فيمكن بذلك استنتاج الدلالة الناتجة عن تلك الأحوال، والأغراض التي أدّت إلى هذه الأحوال، وأشهر هذه الأحوال هي: الذكر، والحذف، والتعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير. وسيأتي التفصيل في كلّ منها.

1.1.2. الذكر والحذف:

1.1.1.2. ذكر المسند:

الأصل في المسند الذكر، ولهذا لا يعدل عنه إلا لقرينة في الكلام تبرر سبب حذفه. ويُذكر المسند لأغراض، هي:

- **كون ذكره هو الأصل:** فلا مقتضى للعدول عنه، نحو: العلم خير من المال.[1]

- **ضعف التّعويل على دلالة القرينة:** نحو: حالي مستقيم ورزقي ميسور. فلو حُذف (ميسور) لا يدلّ عليه المذكور.[2]

[1]. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص133.

[2]. المرجع نفسه، ص133.

- **التّعريض بغباوة السّامع:** نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝٦٢ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء، 62-63].

فالمسند (فَعَلَهُ) قد اقتضى المقام ذكره تعريضاً بغباوة السّائلين وبأنّ الدّافع على تكسير الأصنام هو غيظ إبراهيم من كبيرهم هذا الذي يخصّونه بتعظيمٍ أكثر.[1]

- **إفادة أنّ المسند فعلٌ أو اسم:** فإن كان فعلاً فهو يدلّ بأصل وضعه على التجدّد و الحدوث مقيّداً بأحد الأزمنة الثّلاثة بطريق الاختصار. وإن كان اسماً فهو يفيد بأصل وضعه كذلك الثبوت من غير الدّلالة على الزّمان. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [سورة النّساء، الآية142]. فإنّ قوله: (يُخَادِعُونَ) يفيد تجدّد الخداع منهم مرّةً أخرى مقيّداً بالزّمان من غير افتقار إلى قرينة تدلّ عليه كذكر "الآن" و"الغد". وقوله: (وَهُوَ خَادِعُهُمْ) يُفيد الثّبوت من غير دلالة على الزّمان.[2]

- **الرّد على المخاطب:** نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ۝٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ﴾ [سورة يس، الآية78-79].[3]

وذكر الخطيب القزويني أغراضاً أخرى غير المذكورة، وهي: "زيادة الإيضاح والتّقرير، أو إظهار تعظيم المسند، أو إهانته، أو التّبرّك بذكره، أو استلذاذه".[4]

---

[1]. عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، دار النهضة العربيّة، بيروت- لبنان، ط1، 1430هـ-2009م، ص134-135.

[2]. المرجع نفسه، ص 135.

[3]. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص133.

[4]. ينظر، القزويني الخطيب، تح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1، 1904م، ص 55-56.

وللإشارة فإنّ القزويني ذكر هذه الأغراض في باب ذكر المسند إليه، لكنّه نبّه في باب المسند أن أغراضهما متشابهة، مع إضافة أن يكون اسماً أو فعلاً: "...وأمّا ذكرُه فلما مرّ، وأن يتعيّن كونه اسماً أو فعلاً".[1]

2.1.1.2. حذف المسند:

الحذف في مصطلح علماء البيان "هو التجنّب لبعض حروف المعجم عن إيراده في الكلام"[2]، ويسمّى أيضاً بالتّرك، فيُقال حُذفَ المُسند أو تُرِك، وهو خلاف الذّكر. وقد يُحذف المسند لأغراض، منها:

- **دلالة قرينة عليه:** وهذه القرينة إمّا مذكورة؛ كقوله تعالى: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ**﴾ [سورة الزّمر، الآية38]. أي: خلقهنّ الله. وإمّا مقدّرة؛ كقوله تعالى: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ**﴾ [سورة النّور، الآية36-37]. أي: يسبحهُ رجالٌ - كأنَّه قيل: من يُسبِّحُه؟[3]

- **ضيق المقام:** كقول الشاعر[4]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنتَ بِمَا عِنْـ دَكَ رَاضٍ والرّأيُ مُخْتَلِفُ

أي: نحن بما عندنا راضون، فحُذف المسند لضيق المقام.[5]

---

[1]. المصدر السّابق، ص106.

[2]. يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلويّ اليمني، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، الكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، ج3، ص99.

[3]. السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص 133.

[4]. البيت ينسب لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، وهو موجود في شرح ابن عقيل، 244/1.

[5]. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط3، 1413-1993، 104/2.

– **الاحتراز من العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره:** وهذا من شأنه أن يكسب الأسلوب قوة ويضفي عليه جمالاً. ويكثر حذف المسند الخبر لهذا الداعي أو الغرض إذا جاءت الجملة التي يرد فيها الحذف جوابا عن استفهام علم منه الخبر، كأن يسألك سائل: من شاعر العربية الأكبر؟

فتجيب: أبو الطيب المتنبي. تريد: أبو الطيب المتنبي شاعر العربية الأكبر. وكأن يسأل آخر: من عندكم؟ فيجيب ضيفٌ. أي: عندنا ضيفٌ.[1]

ونحو قوله تعالى:﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [سورة التّوبة، الآية03]. أي: ورسولُه بريءٌ أيضًا، فحُذِفَ المُسنَد لعدم الحاجة إلى ذكره.

– **إتّباع الاستعمال:** نحو قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سورة سبأ، الآية31]. أي: لولا أنتم موجودون.[2]

2.1.2. التعريف والتنكير:

1.2.1.2. المسند المعرّف:

المعارف في اللّغة أقسامٌ، هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمعرّف بـ(ال)، والمعرّف بالإضافة، والعَلَمُ، ولكلٍّ منها مقتضياته البلاغيّة.[3] ومن أغراض تعريف المسند نذكر:

– **إفادة السامع حُكماً إمّا على أمر معلوم عنده بأمرٍ آخر مثله:** وهذا بإحدى طرق التعريف، نحو هذا المعلّم، وذاك رئيس القسم، وإمّا لازم حكم بين أمرين، أي أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على

[1]. ينظر، عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، ص128.

[2]. السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص134.

[3]. ينظر، حسن عثمان يوسف عدوان، دراسة النّظم القرآني في سورة الأحزاب، أطروحة ماجيستير في تخصص أصول الدّين، جامعة النّجاح الوطنيّة، عمادة كلّية الدّراسات العليا، قسم أصول الدّين، نابلس– فلسطين، 1424هـ–2003م، ص122.

الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا أخوه أو لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه عنه قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد.[1]

– **إفادة قصره على المسند إليه حقيقةً:** نحو: (سعد الزعيم) إذا لم يكن زعيم سواه. أو ادّعاءً مبالغةً لكمال معناه في المسند إليه؛ نحو: (سعدٌ الوطني) أي الكامل الوطنية، فيخرج الكلام في صورة توهم أن الوطنية لم توجد إلا فيه، لعدم الاعتداد بوطنية غيره.[2]

2.2.1.2. المسند النّكرة:

ينكّر المسند لأغراض، منها:

– **الإفراد:** نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [سورة النّور، الآية45]. أي: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة.[3]

– **النّوعية:** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [سورة البقرة، الآية96]. أي: نوع من الحياة المتطاولة فهم أحرص الناس على أن يزدادوا إلى حياتهم الماضية حياة في المستقبل.[4]

---

[1]. ينظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 130/2.

[2]. اسيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص135.

[3]. أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، ص128.

[4]. المرجع نفسه، ص128.

- **التحقير والتّهوين:** كما في قول الشاعر[1]:

غدرت بأمر كنت أنت دعوتنا إليه وبئس الشيمة الغدر بالعهد

وقد يترك الغدر الفتى وطعامه إذا هو أمسى حلبة من دم الفصد

فتنكير المسند: حلبة، أفاد التحقير، والمعنى: أن الوفي لا يغدر ولو أخنى عليه الدهر، وأمسى طعامه بهذه الحقارة حلبة من دم الفصد.[2]

- **إرادة التفخيم والتعظيم:** كما في قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية02].

أي: هو هدى. فتنكير المسند: (هُدًى) أفاد تعظيم هداية القرآن، وتفخيمها، وأنّها بلغت درجة لا يمكن إدراك كنهِها.[3]

- **التقليل:** كقول المتنبي[4]:

فيومًا بخيلٍ تطردُ الرومَ عنهمُ ويوماً يجودٍ تَطردُ الفقرَ والجدبا

أي: بعددٍ يسيرٍ من خيولك ونزر من فيض جودك.[5]

- **عدم التعيين:** نحو قوله تعالى: ﴿ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [سورة يوسف، الآية09].

---

[1]. البيتان ينسبان لقيس بن جروة الطّائي: المرزوقي الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة ، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1424 هـ– 2003م، ص 1025.

[2]. مناهج جامعة المدينة العالمية، البلاغة–المعاني، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور– ماليزيا، 1432هـ–2011م، ص292.

[3]. المرجع نفسه، ص291.

[4]. المتنبّي، ديوان المتنبّي، دار بيروت، بيروت– لبنان، 1403هـ–1983م، ص326.

[5]. أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، ص128.

- **إرادة عدم الحصر والعهد:** كقولك: زيد كاتبٌ وعمرو شاعرٌ.[1]

3.1.2. التّقديم والتأخير:

المراد بالتقديم والتأخير هو جعل رتبة المسند أو المسند إليه في غير رتبته الأصلية، فالمتفق عليه في المسند أنّ الأصل فيه أن يتأخر على المسند إليه، ويمكن أن يتقدّم لدواعٍ وأغراضَ سيأتي ذكرها.

1.3.1.2. تقديم المسند:

يقدم المسند لأغراض منها:

- **تخصيصه بالمسند إليه:** نحو قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون، الآية06].

فـ(دِينُكُمْ) مقصورٌ على الاتصاف بـ(لَكُمْ) لا يتصف بـ(لي) و(دِيني) مقصورٌ على الاتصاف بـ(لِي)، فهو من قصر الصفة على الموصوف[2]. والمعنى أن المسند (لَكُمْ) و(لِي) في هذه الآية قُدّم لتخصّصه بالمسند إليه، أي هذا الدّين لكم، وهذا الدّين لي، بإسناد الدّين للمسند الأوّل والثّاني، وكذلك الأمر أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [سورة آل عمران، الآية189] أي أنّ المسند الذي هو لفظ الجلالة (الله) خُصّص بالمسند إليه الذي هو المُلك، بمعنى أن ملك السّموات والأرض لله سبحانه، فملك السموات مقصورٌ على الاتّصاف بالله.

- **التّنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت:** كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾ [سورة الأعراف، الآية24]. فإن قيل: "مُستقرٌّ لكم" لتوهّمنا بادئ الأمر أنّ "لكُم" نعت، وأنّ خبر المبتدأ سيأتي ذكره لاحقاً، فحاجة النكرة إلى نعتٍ أكثر من حاجتها إلى خبر، فقُدّم

[1]. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 128/2.

[2]. أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، ص105.

المسند للتّنبيه على أنّه في موقع خبر لا في موقع نعت.

- **التّشويق إلى ذكر المسند إليه:** كقول محمد بن وهيب في الخليفة المعتصم[1]:

ثلاثةٌ تشرقُ الدُّنيا ببهجتها شمسُ الضحَى وأبُو إسحاقَ والقمرُ

ونلاحظ في هذا البيت تقديم "ثلاثة" وهو المسند، والمسند إليه المتأخر هو "شمس الضحى" وما عُطِفَ عليه، فقُدّم المُسند هنا للتَّشويق إلى ذكر المسند إليه.

- **التّعجيل بالمسرّة والتّفاؤل، أو التّعجيل بالمساءة والتّشاؤم:** فالأوّل نحو: سعدت بغرة وجهك الأيّام.[2]، والثّاني نحو: الفشلُ أُصيب به العدوّ. [3]

وننبّه أنّ تقديم المسند في الإسناد الفعلي هو الأصل، عكس ماهو عليه في الإسناد الاسمي، فإن صادفنا مسنداً مُقدّماً في جملة فعليّة، فهو الأصل في هذا النّوع من الإسناد.

2.3.1.2. تأخير المسند:

قال القزويني: "وأما تأخيره: فلأنّ ذكر المسند إليه أهم كما سبق".[4] ومن هذا القول نلاحظ أن المسند لا يؤخّر، فالأصل فيه هو التأخر، فلا يمكن العدول عن الأصل، كما أنّ ذكر المسند إليه أهمّ، لذلك جاء تقديمه على المسند. لكن إن نحن سلّمنا بصحّة هذا القول، فكيف نفسّر ما ذكرنا في الجانب النّحوي في بيان مواضع المسند في الفعل وما عملَ عملَه؟ إذ ذكرنا أنّ الفعل مسندٌ، والفعلُ الأصل فيه أن يتقدّم على الفاعل الذي هو مسندٌ إليه، لذلك يجب التّنبّه إلى أن المسند ليس الأصل فيه أن يتأخّر في كلّ المواضع، ففي الفعل وما تعلّق به الأصل فيه هو التّقدّم، ولعلّ ما ذكر القزويني متعلّق أساساً بالإسناد الاسمي في الجملة الذي يكون فيه المسند والمسند إليه

[1]. ينظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 136/2.
[2]. ينظر، المصدر نفسه، 136/2.
[3]. ينظر، عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، ص137.
[4]. ينظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 135/2.

اسمان، بينما لا يمكن تطبيق هذا القول في الحالة التي يكون فيها المسند فعلاً أو شبهه، لأن الأصل في هذا النّوع أن يسبق المسندُ المسندَ إليه كما سبق الإشارة.

أمّا إن قصدنا في هذه الحالة تأخير المسند الذي هو الفعل، عن المسند إليه الذي هو الفاعل، فهذا سيضعنا أمام خلافٍ بين النحاة؛ إذ يذهب الجمهور منهم إلى وجوب تقديم الفعل عن فاعله، وعدم جواز تقدّم الفاعل عن فعله، فإن تقدّم فلا يصحّ إعرابه فاعلاً، بل هو مبتدأ، وهذا ما أخذ به البصريّون، وأجاز الكوفيّون الاثنين، أن يُعْرَب مبتدأ أو فَاعلاً.

ويزعم الدّكتور مهدي المخزومي أنّه "ليس من المبتدأ ما كان مسْنَداً في جملةٍ فعليّة، نحو قولنا (محمّدٌ سَافَرَ)، لأنّ المبتدأ لا يتميّز عن الفاعل بمكانه، بل بما هو أعمق وأدقّ، والمبتدأ يتّصف بالمسند اتّصافاً ثابتاً حين يكون اسماً جامداً أو وصفاً دالاًّ على الدّوام فقط، أمّا الفاعل فيتَّصف بالمسند بالمسند اتّصافاً متجدّداً عندما يكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاًّ على التجدّد" [1]. يقول الدّكتور فاضل السّامرّائي تعقيباً على هذا القول: " ماذا يرى الدّكتور (يقصد مهدي المخزومي) في نحو: محمّدٌ أقبل أخوه، أكلمة (مُحَمّد) هي مبتدأ أم فاعل؟ ولا شكّ أنّه لا يستطيع القول بأنّها فاعل لأنّ الذي أقبل هو الأخ لا محمّد، وإذن فلا مناص من إعرابها مبتدأ.[2] كما أنّه إن أدخلنا "إنّ" على الجملة، فلا نستطيع إعراب (مُحَمّداً) فاعلاً في قولنا (إنّ محمّداً سَافَرَ)، بل هو اسمُ "إنّ"، وبالتّالي نضطرّ لتقديرِ ضَمِيرٍ لـ (سَافَرَ) يعود على الفاعل.

وبين هذا الخلاف نرى أنّ اتّباع رأي الجمهور هو الأصحّ، بالإضافة إلى وجود العديد من الحجج للردّ على القائلين بجواز تقديم الفاعل عن فعله.

---

[1]. ينظر، مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت– لبنان، ط2، 1406هـ–1986م، ص42–43.

[2]. فاضل السّامرّائي، تحقيقات نحويّة، دار الفكر، عمّان– الأردن، ط1، 1421هـ–2001م، ص95–96.

ملاحظة: هناك بعض أحوال المسند التي وردت في كتب البلاغة، لكنّنا اخترنا الأشهر ولم نتطرّق إليها لعدم الإجماع عليها من طرف البلاغيين، كما أنّ بعض هذه الأحوال وردت كأغراضٍ للأحوال التي طرحناها كالتخصيص والتّعميم.

الفصل الثّاني

دراسة تطبيقيّة للمسند في سورة الأحزاب

1. التّعريف بسورة الأحزاب:

سورة الأحزاب مدنيّةٌ في قول جميعهم، وهي ثلاثٌ وسبعون آية، سميت" سورة الأحزاب" لاشتمال الكلام فيها على وقعة الخندق أو الأحزاب الذين تجمعوا حول المدينة، من مشركي قريش وغطفان، بالتواطؤ مع المنافقين ويهود بني قريظة، لحرب المسلمين ومحاولة استئصالهم، كما سميت (الفاضحة) لأنها افتضحت المنافقين، وأبانت شدة إيذائهم لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم في أزواجه وتألبهم عليه في تلك الموقعة.[1]

1.1. تسميتها:

جاء في التحرير والتنوير: "هَكَذَا سُمِّيَتْ سُورَةُ الْأَحْزَابِ فِي الْمَصَاحِفِ وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالسُّنَّةِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَتْ تَسْمِيَتُهَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ بِأَسَانِيدَ مَقْبُولَةٍ. وَلَا يُعْرَفُ لَهَا اسْمٌ غَيْرُهُ.

وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ أَنَّ فِيهَا ذِكْرَ أَحْزَابِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ تَحَزَّبَ مَعَهُمْ، أَرَادُوا غَزْوَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَدِينَةِ فَرَدَّ اللَّهُ كَيْدَهُمْ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ.[2]

2.1. نزولها:

نزلت بعد آل عمران، "وَكَان نُزُولُهَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَوَاخِرَ سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْهِجْرَةِ وَهُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ رُشْدٍ فِي «الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ». وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهَا كَانَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَهِيَ سَنَةُ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ وَتُسَمَّى غَزْوَةُ الْخَنْدَقِ حِينَ أَحَاطَ جَمَاعَاتٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَأَحَابِيشِهِمْ وَكِنَانَةَ وَغَطَفَانَ وَكَانُوا عَشَرَةَ آلَافٍ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَعَقِبَتْهَا غَزْوَةُ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ. وَعَدَدُ آيِهَا ثَلَاث وَسَبْعُونَ بِاتِّفَاقِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ".[3]

---

[1]. وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر، دمشق– سوريا، ط2، 1418هـ– 1998م، 225/21.

[2]. محمد الطاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1404هـ–1984م، 245/21.

[3]. المرجع نفسه، 245/21.

وقيل أن سورة الأحزاب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلّم كانت تعدل سورة البقرة، وقُرِأت بمئتي آية، وكان فيها آية الرّجم: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)، ونُسخ أكثر هذه الآيات من هذه السورة، فمنها ما نُسِخ حُكمه وتلاوته، ومنها ما نُسخ تلاوته كما في آية الرّجم.[1]

3.1. أغراضها:

وقد أوردها ابن عاشور في التّحرير والتّنوير، إذ أنّ لكثير من آيات هذه السورة أسباب لنزولها، وأكثرها نزل للرد على المنافقين أقوالا قصدوا بها أذى النبيّ صلى الله عليه وسلم، وأهم أغراضها[2]:

– الرد عليهم قولهم لما تزوج النبيّ صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش بعد أن طلقها زيد بن حارثة فقالوا : تزوج محمد امرأة ابنه وهو ينهى الناس عن ذلك فأنزل الله تعالى: إبطال التّبنّي، وأن الحق في أحكام الله لأنه الخبير بالأعمال وهو الذي يقول الحقّ.

– ولاية النبيّ صلى الله عليه وسلم للمؤمنين أقوى ولاية، ولأزواجه حرمة الأمهات لهم، وتلك ولاية من جعل الله فهي أقوى وأشد من ولاية الأرحام.

– تحريض المؤمنين على التمسك بما شرع الله لهم لأنه أخذ العهد بذلك على جميع النبيّين.

– الاعتبار بما أظهره الله من عنايته بنصر المؤمنين على أحزاب أعدائهم من الكفرة والمنافقين في وقعة الأحزاب ودفع كيد المنافقين.

– الثناء على صدق المؤمنين وثباتهم في الدفاع عن الدين.

– نعمة الله عليهم بأن أعطاهم بلاد أهل الكتاب الذين ظاهروا الأحزاب.

---

[1]. ينظر، المرجع السّابق، 246/21.

[2]. ينظر، المرجع نفسه، 247/21–248.

ثمّ انتقل من ذلك إلى أحكام في معاشرة أزواج النبيّ صلى الله عليه وسلم وذكر فضلهن وفضل آل النبيّ صلى الله عليه وسلم وفضائل أهل الخير من المسلمين والمسلمات.

- تشريع في عدة المطلقة قبل البناء.

- ما يسوغ لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الأزواج.

- حكم حجاب أمهات المؤمنين ولبسة المؤمنات إذا خرجن.

- تهديد المنافقين على الإرجاف بالأخبار الكاذبة.

- خُتمت السورة بالتنويه بالشرائع الإلهية فكان ختامها من رد العجز على الصدر لقوله في أولها واتبع ما أوحي إليك من ربك، وتخلل ذلك مستطردات من الأمر بالائتساء بالنبيّ صلى الله عليه وسلّم، وتحريض المؤمنين على ذكر الله وتنزيهه شكرا له على هديه، وتعظيم قدر النبيّ صلى الله عليه وسلم عند الله وفي الملأ الأعلى، والأمر بالصلاة عليه والسلام، ووعيد المنافقين الذين يأتون بما يؤذي الله ورسوله والمؤمنين.

- التحذير من التورط في ذلك كيلا يقعوا فيما وقع فيه الذين آذوا موسى عليه السلام.

2. التطبيق: المسند في سورة الأحزاب:

كما ذكرنا في الفصل الأول النّظري، فإن للمسند مواضع و أنواع نحويّة، وأحوالاً بلاغيّة، لذلك وجب علينا إسقاط ذلك الجانب النّظري على سورة الأحزاب، فنستخرج منها ما وُجد من المسند نحويّاً، وإحصاء أنواعه، واستخراج الحالات البلاغية له و الأغراض المصاحبة لها.

1.2. في النّحو:

قد تطرّقنا إلى أنّ المسند في النّحو يمثّله: الخبر، والفعل التّام، واسم الفعل، والمبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، وأخبار النّواسخ، والمصدر النائب عن الفعل، والمشتقات العاملة عمل الفعل، ضف إلى ذلك المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين، والمفعول الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وسنعمل على تطبيق ما وُجد من هذا في سورة الأحزاب بالتّرتيب فيما سيأتي.

1.1.2. الخبر:

ورد الخبر في سورة الأحزاب بأنواعه؛ مفرداً، وجملة فعليّة، وشبه جملة، والجدول التالي يوضّح شواهد الخبر المسند في السورة.

الشّاهد	رقم الآية	الخبر	نوعه
ذَٰلِكُمۡ قَوۡلُكُم بِأَفۡوَٰهِكُمۡۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِى ٱلسَّبِيلَ	4	– قولكم – يقول الحقّ – يهدي السّبيل	– مفرد – جملة فعليّة – جملة فعليّة
فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِى ٱلدِّينِ	5	– إخوانكم	– مفرد
ٱلنَّبِىُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ	6	– أولى – أولى	– مفرد – مفرد
وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا	12	– في قلوبهم	– شبه جملة (جار ومجرور)
قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا	17	– ذا	– مفرد

قَالُواْ هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ	22	– ما	– مفرد
مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُ	23	– من المؤمنين – منهم من – منهم من	– شبه جملة (جار ومجرور) – شبه جملة (جار ومجرور) – شبه جملة (جار ومجرور)
وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ	31	– من يقنُت	– جملة فعلية
إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ	32	– في قلبه	– شبه جملة (جار ومجرور)
وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ	37	– أحقّ	– مفرد
ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ	39	– الّذين	– مفرد
هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ	43	– الّذي	– مفرد
تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ	44	– سلام	– مفرد
فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَاۖ	49	– لكم	– شبه جملة (جار ومجرور)
ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعۡيُنُهُنَّ وَلَا يَحۡزَنَّ	51	– أدنى	– مفرد
ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّ	53	– أطهر	– مفرد
فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا	58	– احتملوا	– جملة فعليّة

ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ	59	– أدنى	– مفرد
لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ	60	– في قلوبهم	– شبه جملة (جار ومجرور)

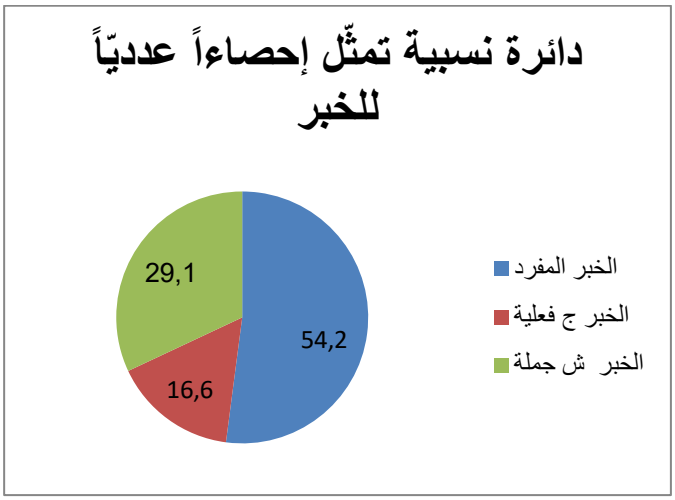

الشّكل رقم 1

يمثل الجدول أعلاه شواهد الخبر بأنواعه في سورة الأحزاب، ونلاحظ غياب الخبر جملة اسمية، في حين يتواجد عدد ضئيل من الجمل الفعلية، كما نلاحظ تكرار الخبر في آية واحدة؛ مثل: "أولى" (مرّتان)، و"منهم من" (مرّتان)، وفي آيتين مختلفتين؛ مثل: "في قلوبهم" مرّتان، و" أدنى" مرّتان. أمّا الشّكل رقم 1؛ فهو إحصاءٌ لما ورد في الجدول بنسبه المئويّة، فالجمل الفعلية يقدّر عددها بـ 4 بنسبة 16,6%، أمّا الخبر المفرد فقد بلغ عدده13 بنسبة 54,2%، و7 أشباه جمل بنسبة 29,1%، من إجمالي عدد الخبر في السورة. وكان للخبر المفرد النّصيب الأكبر فيها.

2.1.2. الفعل:

ورد الفعل في سورة الأحزاب بأنواعه الثلاثة، مضارعاً، ماضياً، وأمراً، والجدول التالي يبين عيّنة من الأفعال التي وردت في السّورة.

الفعل الماضي	الفعل المضارع			فعل الأمر	المبني للمجهول	
	المرفوع	المنصوب	المجزوم		الماضي	المضارع
كَفَى، جَعَلَ، وَعَدْنَا (وَعَدَ)، قَالُوا (قُلْ)، قَذَفَ، أَوْرَثَ، طَلَّقْتُمُوهُنَّ (طَلَّقَ)، أَحْلَلْنَا (أَحَلَّ)، فَازَ...	تَعْمَلُون (يَعْمَلُ)، يَقُولُ، يَعْلَمُ يُعَذّب يُصْلِحُ ...	أن تَفْعَلُوا أن يوذن لنْ تَجِدَ لِيُعَذّبَ فَيَطْمَعَ ...	لا تُطِعْ لم تَعْلَمُوا من يَعْصِ إن تُبْدُوا لا تَخْضَعْنَ ...	اتّبِعْ، تَوكَّلْ، قُلْ، أَقِمْنَ (أَقِمْ)، اذْكُرُوا (اذكُر)، سبّحوه (سَبّحْ)، مَتّعُوهُنَّ (مَتّعْ)...	زُلْزِلُوا سُئِلُوا دُعِيتُم أُخِذُوا قُتّلُوا ...	يُوحَى يُغْشَى يُعْرَفْنَ تُقَلَّبُ تُمَتَّعُونَ...

يُمثل الجدول أعلاه أمثلة عن الأفعال المذكورة في سورة الأحزاب بجميع أنواعها، إذ نلاحظ أن جميع أنواع الأفعال مذكورة في السورة بنسبٍ متفاوتةٍ، ونوضّح أعداد الأفعال المذكورة في كلّ نوعٍ في الجدول الآتي:

الفعل الماضي	الفعل المضارع			فعل الأمر	المبني للمجهول	
106	99			34	16	
	المرفوع	المنصوب	المجزوم		الماضي	المضارع
	61	17	21		09	07

يمثّل هذا الجدول العدد الذي حظي به كلّ نوعٍ من الأفعال في السورة، وقد بلغ عدد الأفعال بكل أنواعها في سورة الأحزاب 255 فعلاً، 106 منها للماضي، و99 للمضارع موزّعة بين المرفوع والمنصوب والمجزوم، و34 لفعل الأمر، و16 للفعل المبني للمجهول مقسّمة بين المجهول الماضي والمجهول المضارع، والشّكل التالي يبسّط هذه النّسب ويبيّن النسبة الأكبر على حساب النسب الأخرى.

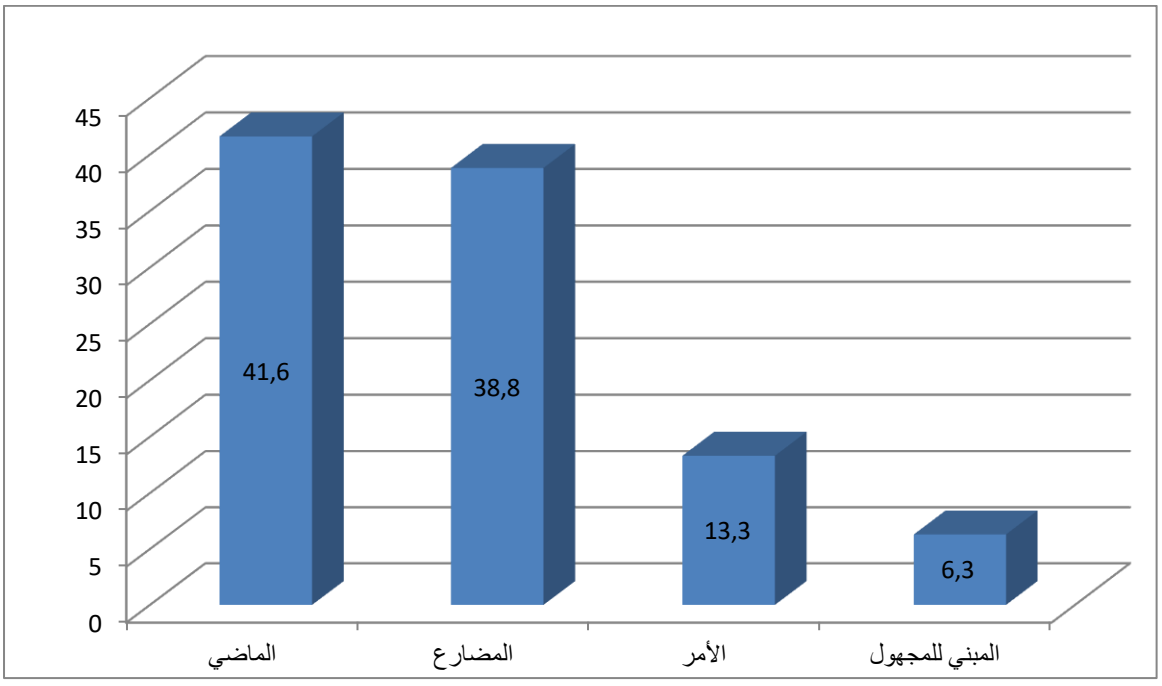

الشّكل 02

يمثّل الشكل 02 أعمدة بيانيّة تبيّن النّسب التي تمثّلها الأفعال بأنواعها من خلال السّورة، إذ كان للماضي النّصيب الأكبر بنسبة متقاربة مع المضارع، فالماضي احتلّ الصّدارة بنسبة 41,6%، يليه المضارع بنسبة 38,8%، ثم فعل الأمر بنسبة 13,3%، والفعل المبني للمجهول بنسبة بلغت 6,3%. وتدلّ كثرة الأفعال الماضية – حتّى وأنّها ليس أكثر من المضارع بكثير– على الانتقال والتّغيّر، أي الحركة وعدم الثبوت دون الاستمرار على هذا الحال، أي أنّ حركيّة الماضي مؤقّتة

ومحصورة في الماضي بصفة عامّة، والمعروف أنّها تساهم بشكل كبير في السّرد القصصي، أو سرد الذّكريات الواقعة في الماضي واستحضارها، أمّا ما يدلّ عليه المضارع هو النشاط والحركيّة المستمرّة، والتّطلّع نحو المستقبل، وقد وافق هذا أغراض السورة التي كانت في سرد غزوة الأحزاب ومناقشة بعض الأحداث الاجتماعيّة التي تتطلّب دلالةً على حاضر ذلك العصر، والمستقبل الذي يليه، فالقرآن صالح لكلّ الأزمنة، ولهذا تقاربت نسب كل من الماضي والمضارع مناسَبةً للسرد ومناقشة الأحداث ومسايرتها كما ذكرنا.

3.1.2. اسم الفعل:

يأتي اسم الفعل كما سبق الذّكر من الماضي، المضارع، والأمر، وفي سورة الأحزاب لم يرد سوى اسم فعل واحد فقط، وهو: **هَلُمَّ**، في قوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾ [سورة الأحزاب، الآية18]. وهو اسم فعل أمرٍ بمعنى تعال إلينا واقترب.

4.1.2. المبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر:

وقد ذكرنا أنه المبتدأ الذي لا يحتاج إلى خبر ليتمّ معنى الكلام، إنّما ينوب عن ذاك الخبر فاعل لهذا المبتدأ يكتفي به ويسدّ مسدّ خبره، ولم يُذكر هذا النوع من المسند في سورة الأحزاب إطلاقًا.

5.1.2. أخبار النّواسخ:

وقد ذكرنا في الفصل الأوّل أنّ النّواسخ هي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر وتغيّر حكمهما بحكم آخر، فيُرفَع المبتدأ ويُنصب الخبر إن دخلت عليهما كان وأخواتها، ويُنصب المبتدأ ويُرفع الخبر إن دخلت عليهما إنّ وأخواتها، والأهمّ وسنجري تطبيقاً عليها في سورة الأحزاب مع إحصاءٍ لكلّ منهما، حيث أنّ المهم من هذه الدّراسة هو بيان المسند في السورة والذي هو خبر النّواسخ المذكورة.

1.5.1.2. خبر كان وأخواتها:

ورد خبر كان وأخواتها في بعض آيات السّورة، وسنذكر بعض شواهده:

1/- خبر كان مفرد: ورد في 26 آيةً، وورد مرّتين في آية واحدة، ومن بعض شواهده في السورة:

- عَلِيماً؛ في قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية01].

- مَسْؤُولاً؛ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولاً﴾ [سورة الأحزاب، الآية15].

- يَسِيراً؛ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية30].

- عَلِيماً؛ في قوله تعالى: ﴿كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية54].

2/- خبر كان جملة فعليّة: ورد خبر كان جملة فعليّة في خمس آياتٍ، وشواهده هي:

- (عَاهَدُوا اللهَ)؛ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ﴾[سورة الأحزاب، الآية15].

- (يَرْجُو)؛ في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية21].

- (تُرِدْنَ الحَيَاة)؛ في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [سورة الأحزاب، الآية28].

- (تُرِدْنَ اللهَ)؛ في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية29].

- (يُؤذِي النّبيّ)؛ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡۖ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية53].

3/- خبر كان جملة اسميّة: لم يرد المسند بهذا النوع في سورة الأحزاب.

4/- خبر كان شبه جملة: ورد المسند بهذا النّوع في 9 آيات، وورد مرّتين في آيةٍ واحدة، ومن شواهده في السورة نذكر:

- (في الكِتَابِ مَسْطُورا)؛ في قوله تعالى: ﴿كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآية06].

- (على المُؤمِنِينَ)؛ في قوله تعالى: ﴿لِكَيۡلَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ﴾ [سورة الأحزاب، الآية37].

- (لَكُمْ)؛ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية53].

والجدول التّالي يبيّن تكرارات خبر كان وأخواتها في الآيات:

	خبر كان مفرد	خبر كان جملة فعليّة	خبر كان جملة اسميّة	خبر كان شبه جملة
	1، 2، 5، 9، 15، 19، 24، 25، 27، 30، 34، 37،38، 40 (مرّتان)، 43، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 59، 63، 69، 72، 73.	15، 21، 28، 29، 53.		6، 20، 21، 32، 36 (مرّتان)، 37، 38،50، 53.
المجموع	27	05	00	10

يمثّل الجدول التّالي عدد تكرارات المسند الذي هو خبر كان، فقد ورد المسند هنا 42 مرّة، 27 مفردًا بنسبة 64,3%، و05 جمل فعليّة بنسبة 11,9%، ونلاحظ انعدام خبر كان وأخواتها جملة اسميّة، وروده 10 مرّات على شكل أشباه جملٍ، بنسبة 23,8%، والملاحظ أن خبر كان المفرد هو الأكثر من بين الأخرى.

2.5.1.2. خبر إنّ وأخواتها:

ورد خبر إنّ وأخواتها مفرداً وجملةً في بعضٍ من آيات سورة الأحزاب، ومن شواهده نذكر:

1- خبر إنّ مُفرد: وقد وَرَدَ مَرّةً واحدةً؛ وهو (عَوْرَةٌ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ [سورة الأحزاب، الآية13].

2- خبر إنّ جملة فعليّة: وقد ورد في 18 آية، وورد مرّتين في آيتين، ومن شواهده:

- (أعَدَّ) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية29].

- (أَحْلَلْنَا) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية50].

- (يُصَلّونَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [سورة الأحزاب، الآية56].

3- خبر إنّ جملة اسميّة: لم يرد هذا النّوع من المسند في سورة الأحزاب.

4- خبر إنّ شبه جملة: وقد ورد مرّة واحدة، وهو (لَهُمْ) في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضۡلٗا كَبِيرٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآية47].

والجدول التّالي يبيّن الآيات التي ورد فيها خبر إنّ في السورة، وعدد كل نوع من هذا الخبر:

	خبر إنّ مفرد	خبر إنّ جملة فعليّة	خبر إنّ جملة اسميّة	خبر إنّ شبه جملة
	13.	1، 2، 24، 29، 34، 34، 45، 50، 53 (مرّتان)، 54، 55، 56، 57، 63، 64، 67، 72 (مرّتان).		47.
المجموع	01	19	00	01

يمثّل الجدول عدد تكرارات المسند خبر إنّ في سورة الأحزاب، فقد ورد 21 مرّة، ونلاحظ فيه كثرة الخبر على شكل جملة فعليّة، إذ ذُكِرَ حوالي 19 مرّة بنسبة 90,5%، في حين لم يرد جملة اسميّة، وورد مرّة واحدة مفردًا بنسبة 5% بالتّقريب، ومرّة واحدة على شكل شبه جملة بنسبة 5% بالتّقريب، والملاحظ هنا أنّ المسند الخبر على شكل جملة فعليّة قد طغى على السّورة، لمناسبة أغراض السورة كما سبق الذّكر.

وإن أردنا إجراء مقارنة بين المسند في النّواسخ بين خبر كان وإنّ وأخواتهما، نجد أنّ المسند في خبر كان أكثر منه في خبر إنّ، وللتّبسيط نورد الشكل التالي الذي يبيّن مقارنة بين عدد الخبر في كل من النّواسخ المذكورة.

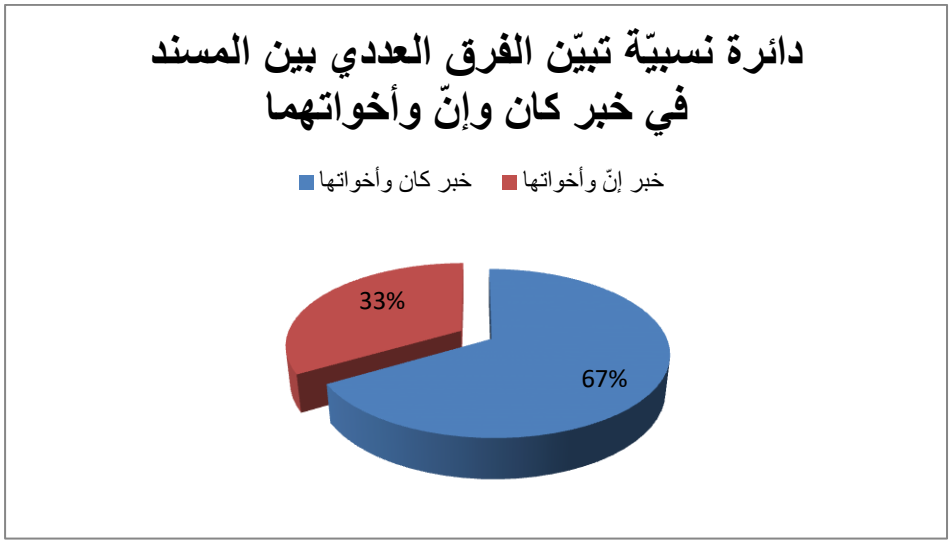

الشّكل 03

6.1.2. المصدر النّائب عن الفعل:

لم نعثر على هذا النّوع من المسند في سورة الأحزاب.

7.1.2. المشتقّات العاملة:

جاء في الفصل الأوّل أنّ المشتقات التي تعمل عمل الفعل خمسةٌ، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل. وسنعمل على بيان هذه المشتقات في سورة الأحزاب، وبيان مواضع عملها وغيره كلّ منها على حدى.

1.7.1.2. اسم الفاعل:

لم يرد اسم الفاعل في سورة الأحزاب إلّا من الثلاثي مجرّداً ومزيداً، والجدول التّالي يوضّح بعض الشّواهد ممّا ذُكر:

اسم الفاعل من الثلاثي المجرّد	اسم الفاعل من الثّلاثي المزيد بحرف	اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بحرفين	اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف
الصّادقين (صَدَقَ) الصّابرات (صَبَرَ)، الكافرين (كَفَرَ)، خالصة (خَلَصَ)، ناظرين (نَظَرَ)، خالدين (خَلَدَ)، خاتِم (خَتَمَ)، داعِياً (داعٍ) (دعا)، القائلين (قَال)، فَاحشة (فَحَشَ)	المسلمين (أسلَمَ)، مؤمن (آمن)، مبيناً (أبان)، مبديه (مُبْدِ) (أبدى)، مبشِّراً (بَشّر)، مُنيراً (أنار)، مُهيناً (أهان)، المُرْجِفون (أرجف)، المشركين (أشرك)	المُتصدّقين (تَصَدَّق)	مُسْتَأنسين (استأنس)

وما يهمّنا نحن من دراسة اسم الفاعل في سورة الأحزاب هو استخراج الحالة التي يكون فيها اسم الفاعل مسنداً؛ أي عامِلاً، وقد ورد اسم الفاعل العامل في سورة الأحزاب في أربعة مواضع من أسماء الفاعلين، في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمًا﴾.[سورة الأحزاب، الآية35].

فاسم الفاعل العامل هنا هو: الحَافظين (جمع حافظ من الفعل حَفَظَ)، الحافظات (جمع حافظة من الفعل حَفَظَ)، الذّاكرين (جمع ذاكِرٍ من الفعل ذَكرَ)، والذَّاكرات (جمع ذاكرةٍ من الفعل ذَكَرَ)، فكلّها قد نصبت مفعولاً. "وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ التقدير والحافظاتها ثم حذف، ويجوز على هذا: ضربني وضربت زيد، فإن لم تحذف قلت: وضربته"[1]، والمعنى انّ (الحافظين والحافظات) كلاهما عامِلٌ، غير أنّ مفعول (الحافظين) مذكورٌ وهو (فُرُوجَهم)، أمّا مفعول الحافظات فهو محذوفٌ لتفادي التّكرار، والتّقدير: والحافظين فروجهم والحافظات فروجهنّ، أو الحافظاتها، لأنّ الهاء في أصلها مفعول، وكذلك الأمر بالنّسبة لـ (الذّاكرين) و(الذّاكرات)، فمفعول (الذّاكرين) هو لفظ الجلالة (الله)، أما مفعول الذّاكرات فنُقدّر مفعولها مثل ما عُطِفت عليه، أي: والذّاكرين الله كثيراً والذّاكرات الله، أو والذّاكراته، وما يدلّ أيضاً على عمل هذه المذكورة، اتصالها بـ (ال)، إذ يعمل اسم الفاعل مطلقاً إن اتّصل بـ (ال)، وبالتّالي نَصَب مَفعولاً به.

تكرّر اسم الفاعل في سورة الأحزاب 76 مرّةً، حيث ورد عَامِلاً 4 مرّات فقط كما ذكرنا، مقابل 72 مرّة غير عامل فيها، كما ورد من الثّلاثي المجرّد 42 مرّة، ومن الثّلاثي المزيد بحرفٍ 32 مرّة، وفيه تكرّر اسم الفاعل (المؤمنون، المؤمنات، المؤمن) من الفعل (آمن) 14 مرّة، كأكبر عدد من التّكرارات لاسم فاعل واحد في السّورة، ومن الثّلاثي المزيد بحرفين وثلاثة أحرف مرّةً واحدةً.

والجدول التّالي يبيّن نسب كلّ نوع من أنواع اسم الفاعل مجرّداً ومزيداً:

[1]. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل ابراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1421هـ ،216/3 .

	اسم الفاعل من الثلاثي المجرّد	اسم الفاعل من الثّلاثي المزيد		
		المزيد بحرف	المزيد بحرفين	المزيد بثلاثة أحرف
العدد	42	32	01	01
النّسبة المئويّة	%55,3	%42,1	%1,3	%1,3

نلاحظ أنّ اسم الفاعل من المجرّد أكثر منه من المزيد، إذ فاق عدد اسم الفاعل من الثّلاثي المجرّد نصف أسماء الفاعل المذكورة في السّورة، وهذا دون إغفال بعض التّكرارات كما سبق الذّكر.

والجدول التّالي يبيّن النسب المئويّة لاسم الفاعل العامل وغير العامل، ونسب أنواعه.

	اسم الفاعل العامل	اسم الفاعل غير العامل
العدد	4	72
النّسبة المئويّة	%5,26	%94,74

نلاحظ أن اسم الفاعل العامل ذو نسبة قليلة جدّاً مقارنةً باسم الفاعل غير العامل، وهذا طبيعيٌّ لعدم الحاجة الملحّة لاستخدام اسم الفاعل العامل في السّورة، وبالتّالي نقول أنّ المسند في اسم الفاعل هنا ورد 4 مرّات بنسبة 5,26%.

2.7.1.2. الصّفة المشبّهة:

لم ترد الصّفة المشبّهة عاملة في سورة الأحزاب، ووردت غير عاملة في 32 موضعاً، والجدول التّالي يوضّح الآيات التي وردت فيها الصّفة المشبّهة مع بعضٍ من شواهدها:

أرقام الآيات	بعض الشّواهد
3، 4، 7، 8، 11، 14، 16، 18، 19، 20، 21، 25، 27، 29، 30، 31، 34، 35، 39، 41، 42، 44، 48، 52، 53، 60، 63، 64، 68، 69، 70، 71.	غليظاً، كثيراً، عزيزاً، كريماً، لَطيفاً، كبيراً، قريباً، عظيماً، أصيلاً، أليماً، يسِيراً، قويّاً...

يبيّن الجدول التالي الآيات التي وردت فيها الصّفة المشبّهة، مع بعض من شواهدها، ونلاحظ أن الصّفة المشبّهة تكرّرت 32 مرّة، حيث تكرّرت بعض الصّفات أكثر من مرّة، مثل: يسيراً (3 مرّات)، قليلاً (4 مرّات)، كثيراً (3 مرّات)، عظيماً (4 مرّات)، كريماً (مرّتان)، وكيلاً (مرّتان). لكن لم ترد الصّفة المشبّهة مسنداً في هذه المواضع، إذ لم ترد عاملة.

وقد اختلط الأمر علينا في وزن "فعيل"، إذ يمكن أن يكون للصّفة المشبّهة، كما يمكن أن يكون لصيغ المبالغة، فتطلّب ذلك منّا الرّجوعَ إلى أصل الفعل، فما كان لازماً جاء وزن فعيلٍ منه صفةً مشبّهةً، وما كان أصل فعله متعدّياً فهو صيغة مبالغة، بالإضافة إلى أنّ الصّفة المشبّهة أكثر التصاقاً بصاحبها من صيغة المبالغة.

3.7.1.2. اسم المفعول:

ورد اسم الفاعل في سورة الأحزاب في سبْعَة مواضع، وهي:

– مفْعولاً: على وزن مَفْعُول من فُعِلَ يُفْعَلُ.

– مَقْدوراً: على وزن مَفْعُول من قُدِرَ يُقْدَرُ.

– مَلْعُونِين: جمع مَلْعُون، على وزن مَفْعُول من لُعِنَ يُلْعَنُ.

– مَعْرُوفاً: على وزن مَفْعُول من عُرِفَ يُعْرَفُ.

– مَسْطُوراً: على وزن مفْعُول من سُطِرَ يُسْطَرُ.

– مَسْؤولاً: على وزن مفْعول من سُئِلَ يُسْأَلُ.

– مَعْرُوفاً: على وزن مَفْعُول من عُرِفَ يُعْرَفُ.

لم يرد اسم المفعول عاملاً في سورة الأحزاب، وورد غير عاملٍ سبع مرّات كما ذُكِر، وبذلك فالمسند في ما يخصّ اسم المفعول غير موجود.

4.7.1.2. صيغ المبالغة:

وردت صيغ المبالغة في سورة الأحزاب في بعضِ آيات سورة الأحزاب، وهي وبعضُ شَواهدها في الجدول التّالي:

أرقام الآيات	بعض الشّواهد
1، 2، 5، 9، 17، 24، 28، 29، 34، 40، 43، 45، 49، 50، 51، 54، 55، 59، 65، 72، 73.	عليماً، حكيماً، خبيراً، غَفوراً، رحيماً، جميلاً، حليماً، ظلوماً، جهولاً...

نلاحظ من خلال الجدول؛ أن صيغ المبالغة وردت في سورة الأحزاب في 21 آية، وعدد تكراراته في سورة الأحزاب هو 25 مرّة، وقد تكرّرت بعض صيغ المبالغة بنفس لفظها، مثل: عليماً (4 مرّات)، خبيراً (مرّتان)، غفوراً (5 مرّات)، رحيماً (6 مرّات)، نصيراً (مرّتان)، جميلاً (مرّتان).

وما يهمّنا نحن من هذه الدّراسة هو استخراج الحالات التي تكون فيها صيغ المبالغة مُسنداً، لكننا لا نجد في سورة الأحزاب صيغ المبالغة مسنداً، أي عاملةً.

5.7.1.2. اسم التّفضيل:

لم يرد اسم التّفضيل عاملاً في سورة الأحزاب، وورد غير عاملٍ في 7 آيات، منها آية ورد فيها مكرّرا بلفظه مرّتين، والجدول التّالي يوضّحُ الآيات التي ورد فيها اسم التّفضيل:

الآية	اسم التّفضيل
5	أَقْسَطُ
6	أولى أولى
10	أسْفَلَ
37	أحقُّ
51	أولى
53	أطْهَر
59	أدْنَى

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد اسم التّفضيل في سورة الأحزاب هو 8، مع تكرار اسم التّفضيل (أَوْلَى) ثلاثِ مرّات. وكلّ هذه المذكورة لا تُعبّر عن المسند، فاسم التّفضيل المسند يجب أن يكون عَامِلاً، وهو ما لا يوجد في سورة الأحزاب.

8.1.2. المفعول الثّاني للأفعال التي تنصب مفعولين:

وقد ذكرنا أنّ هناك أفعالاً لا تكتفي بمفعولٍ واحد، بل تقتضي وجود مفعولٍ ثانٍ يتمُّ به معنى الجملة، وقد ورد هذا في بعض آيات سورة الأحزاب، والجدول التّالي فيه تفصيل لكلّ ذلك:

الآية	رقمها	الفعل	المفعول الثاني
وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنۡهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمۡۚ	04	جَعَلَ	أُمَّهَاتِكُم
وَمَا جَعَلَ أَدۡعِيَآءَكُمۡ أَبۡنَآءَكُمۡۚ	04	جَعَلَ	أَبْنَاءَكُم
مّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورٗا	12	وَعَدَ	غُرُورًا
يَحۡسَبُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ لَمۡ يَذۡهَبُواْۖ	20	يَحْسَبونَ	(لم يَذْهَبُوا)
وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا	22	زَادَ	إيمَاناً
وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ	25	كَفى	القِتَالَ
وَأَوۡرَثَكُمۡ أَرۡضَهُمۡ	27	أَوْرَثَ	أَرْضَهُم
نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ	31	نُؤتِي	أجرَها

نلاحظ من الجدول أن المسند هنا تكرّر 8 مرّات في 7 آيات، وقد ورد 7 مرّاتٍ مُفْرداً، ومرّةً جملةً فعليّة، كما ورد من الفعل الذي ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر مرّتين: (يَحْسَبُون: حَسِبَ)، و(جَعَلَ: بمعنَى صيّر وخلَقَ)، أمّا الباقي فينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

ملاحظة: لم نذكر في الفصل النّظري بعض الأفعال الموجودة هنا، لأنّها لا تنصب مفعولين دوماً، وهي: كفى، ووعد، وأورث، وآتى (نؤتي)، ويمكن لهذه الأفعال أن تنصب مفعولين حسب ما دلّت عليه، كـ "أورث، وآتى" فهما يدلّان على معنى الإعطاء والمنح بالإضافة إلى أنّهما عُدّيا بالهمزة، فنصبا مفعولين.

9.1.2. المفعول الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل:

ذكرنا أنّ المسند يكون أيضاً المفعولَ به الثّالث للأفعال التّي تنصب ثلاثة مفاعيل، وهذه الأفعال سبعةٌ، وهي: أرى، أعْلمَ، أَنْبأ، نبَّأ، أَخْبرَ، خبَّرَ، حَدّثَ. ولم يرد هذا النّوع من المسند في سورة الأحزاب.

بعد أن أنهينا الجانب النّحوي للمسند في سورة الأحزاب، نأتي الآن لوضع مقارنة بسيطة تخصّ أي نوعٍ هو الأكثر وروداً للمسند في سورة الأحزاب، والجدول التّالي يبيّن الأعداد التي حظي بها كلّ نوع من أنواعه:

الخبر	الفعل	اسم الفعل	المبتدأ الوصف	المصدر النّائب	أخبار النّواسخ	المشتقّات العاملة	المفعول الثاني	المفعول الثّالث
24	255	01	00	00	53	04	08	00

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ المسند تكرّر في سورة الأحزاب 345 مرّة، كما نلاحظ انعداماً لكلّ من المبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، والمصدر النّائب عن الفعل، والمفعول به الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل. وقد جاء المسند فعلاً كأكبر نوع ورد في السّورة بنسبة 73,9%، تليه أخبار النّواسخ بنسبة 15,4%، وبعدهما يأتي الخبر بنسبة 6,9%، ثمّ المفعول الثّاني للأفعال التي تنصب مفعولين بنسبة 2,3%، ثمّ المشتقّات العاملة التي لم ترد سوى في اسم الفاعل بنسبة 1,2%، وأخيراً اسمُ الفعلِ بنسبة 0,3%، أما باقي أنواع المسند فلم نجد لها وروداً في السورة. والشّكل الموالي يبيّن بشكل أوضح تفاوت النّسب الواردة للمسند في سورة الأحزاب:

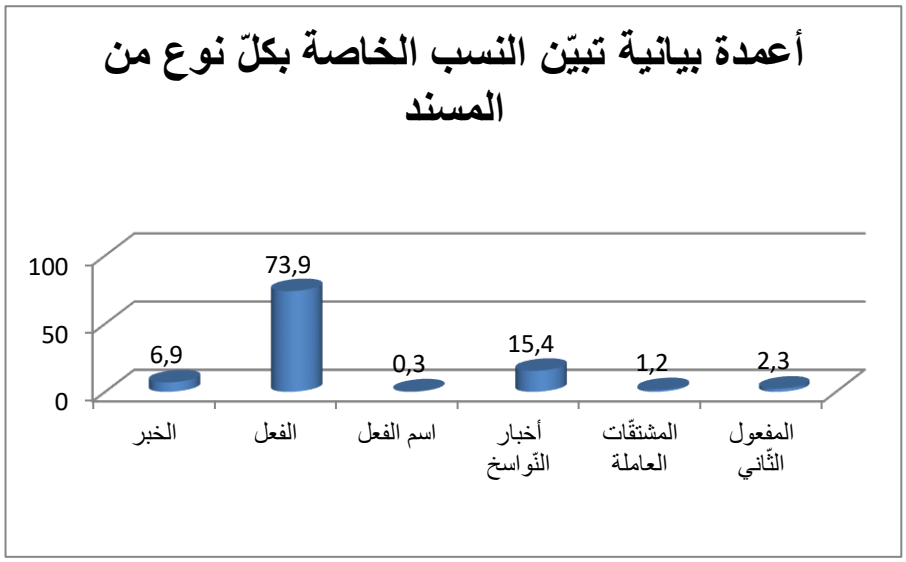

الشّكل 04

والملاحظ أن هناك فرقاً شَاسعاً بين أكثر نوعٍ من المسند (الفعل)، وبين ما يليه (أخبار النّواسخ)، وهذا يدلّ على كثرة استخدام الأفعال بأنواعها في السّورة، وكثرة الأفعال هنا ساهمت في بناء نص السّورة، وناسبت أغراضها، إذ تتأرجح دلالة الأفعال بين الحركة والثّبوت، وقد وافق هذا أغراض السورة التي كانت في سرد غزوة الأحزاب والقصص المصاحبة لها، وسرد بعض الوقائع الاجتماعية ومناقشتها لإطلاق أحكامٍ مسايِرَةٍ لحاضر ذلك العصر، ومواكبةً المستقبلَ الذي بعده.

2.2: في البلاغة:

تناولنا في الجانب البلاغي للمسند الأحوال التي يكون عليها المسند في البلاغة، والتّغيّرات التي تطرأ عليه، والأغراض التي أدّت وساهمت في هذا التغيير، وسنعمل على تطبيق هذا على ما ورد في سورة الأحزاب.

1.2.2: ذكر المسند:

والذّكر هو الأصل في المسند، وسنعرض بعض الشّواهد لذكر المسند في سورة الأحزاب، مع الأغراض البلاغية له:

- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [سرة الأحزاب، الآية56].

ذُكِرَ الخبر (يُصَلّون)، لغرض إفادة أنّ المسند فِعلٌ، أو جملة فعليّة، وبالتّالي إفادة التجدّد والحدوث، والدّلالة على الاستمرار على الصّلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

- في قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآية73].

ذُكِر خبر "كان" المُسْند لغرض إظهار عظمة المسند إليه وقوّته، مع الدّلالة على رحمة الله تعالى وغفرانه.

– في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [سورة الأحزاب، الآية06].

ذُكِرَ الخَبَر (أَوْلَى) لأنّه الأصل في هذا المقام، فلا يمكن العدول عنه.

2.2.2. حذف المُسْنَد:

وحذف المسند هو تركه أو التّخلّي عن ذكره لأحدٍ من الأغراض، ونذكر ممّا جاء منه في سورة الأحزاب:

– في قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ﴾ [سورة الأحزاب، الآية05].

حُذِفَ خبر "ما" الثّانية، وتقديره: ولكن ما تعمّدت قلوبكم فيه الجناح، فحُذِف المسند هنا لدلالة ما قبله عليه، أي أنه حذف لغرض دلالة قرينةٍ عليه.

– في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية40].

حُذِف خبر "لكن"، وتقديره: ولكن من عرفتموه رسول الله، وحُذف المسند هنا إتباعاً للاستعمال، ويمكن أن يكون حُذف للاختصار.

– في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية50].

حُذف الفعل، وتقديره: وأحلّ لك ما أفاء الله عليك، كما حُذف الفعل أيضاً وتقديره نفس تقدير الفعل السّابق، أي: وأحلّ لك امرأةً مؤمنةً، وحُذف المسند هنا لدلالة قرينة، عليه، إذ دلّ الفعل الظاهر الأوّل (أَحْلَلْنَا)، على باقي ما حُذف من الأفعال في الآية، فلم يكن هناك داعٍ لإعادة ذكر هذا المسند.

– في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية55].

حُذف الفعل، وتقديره: امتثلن واتّقين، فالفعل (اتّقين)، معطوف على فعل محذوف، وحُذف لدلالة الفعل (اتّقين) عليه، فاكتُفيَ به.

3.2.2. المسند المعرّف:

وذكرنا أن المسند يعرّف ب العَلَميّة، والضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، و(ال)، وبالإضافة، وكلٍّ منها مقتضياته البلاغيّة، ويمكن أن يكون المسند هو أحد هذه الأدوات المذكورة، فيساهم بذلك في الدّلالة. وسنعرض ما جاء في تعريف المسند في سورة الأحزاب:

– في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ رَحۡمَةً﴾ [سورة الأحزاب، الآية17].

المُسنَد (ذا) هو اسم إشارة، واسم الاشارة من أدوات التّعريف، وإن لم يكن المقصود هنا بالتّعريف هو المسند في حدّ ذاته، إلّا أنّه دلّ على استبعاد وقوع الفعل، أي: لا أحد يستطيع منه وقوع ما أراده الله بكم، وفيه استفهامٌ تهكّميّ. فالمسند هنا لم يكن هو المعرّف إنّما وقع كأداةٍ للتّعريف دلّ بها على استبعاد وقوع الفعل والتهكّم على الموجّه لهم السؤال.

– في قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ﴾ [سورة الأحزاب، الآية22].

المسند اسمٌ موصول، وقد أفاد هنا التّعظيم، أي تعظيم المسند إليه بالمسند، وإفادة السّامع حكماً على أمرٍ معلومٍ عنده، أي: هذا الوعد العظيم الذي وعدنا الله ورسوله به.

– في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَـٰلَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ﴾ [سورة الأحزاب، الآية39].

المسند هو الخبر (الذين)، وهو اسمٌ موصول، وقد عُرّف المسند الخبر هنا تقديراً لمبتدأ محذوف، بمعنى: هم الذين يبلّغون رسالات الله، أي أنّه معرّفٌ بضمير محذوف تقديره هم، وأفاد أيضاً حكماً على أمر معلومٍ، أي: هم الذين يبلّغون رسالات الله، وقد أفاد تعريف المسند هنا إعلاء مقام الأنبياء، ورفع الحرج والمشقّة عنهم.

– في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ﴾ [سورة الأحزاب، الآية43].

جاء المسند (الذي) اسماً موصولاً، وقد جاء معرَّفاً بضمير الغائب (هو)، للدّلالة على عظمة من يقوم بما يُذكر، أي هو الله العظيم الذي يصلي عليكم ويخرجكم من الظلمات... وقد عُرّف المسند هنا قصراً على المسند إليه، أي قصر ما ذُكر صلةً للموصول على المسند إليه، بمعنى أن الصلاة مع الملائكة لإخراجكم من الظلمات إلى النّور مقصورةٌ على الله سبحانه وتعالى دون غيره.

4.2.2. المسند النّكرة:

مثلما يعرّف المسند، يمكن تنكيره، ولكل ذلك أغراض بلاغيّة ينكّر من أجلها، والتالي بيان لما ورد في سورة الأحزاب من تنكيرٍ للمسند، مع أغراضه البلاغية:

– في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٌۚ﴾ [سورة الأحزاب، الآية44].

المسند هنا هو خبر المبتدأ (سَلَامٌ)، وكما نلاحظ فقد ورد نكرةً، وتنكير المسند هنا جاء لغرض التّقليل؛ فالقليل عند الله كثير بالنسبة لغيره.[1]

– في قوله تعالى: ﴿وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٞ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآية13].

المُسند جاء نكرة (عَوْرَةٌ)، وقد دلّ هنا على الجنس والنّوع، فالمعنى: إن بيوتنا هي نوعٌ من العورات، ثمّ جاء نفي الكلام: وماهي بعورة، وفي هذا النفي جوابٌ للذين أرادوا الفرار تحجّجاً بأنهم يخشون على بيوته من السّرقة، فاستأذنوا رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم الذّهاب لبيوتهم خشيةً عليها من السّرقة.

[1]. ينظر، حسن عثمان يوسف عدوان، دراسة النّظم القرآني في سورة الأحزاب، ص 119.

5.2.2. تقديم المسند:

يمكن أن يتقدّم المسند على المنسد إليه، ويكون ذلك في الإسناد الاسمي، أمّا الإسناد الفعلي فالأصل في مسنده أن يتقدّم على المسند إليه، والتّالي دراسة لما ورد من تقديم المسند في سورة الأحزاب، مع أغراض ذلك التّقديم:

– في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآية21].

قُدّم المسند (لَكُمْ) وهو خبر "كان" عن اسمها (أُسْوَة)، والغرض من تقديمه هنا هو تخصيص المسند بالمسند إليه، أي أنّ المسندَ (لَكُمْ) قُدّم لتخصّصه بالمسند إليه، بمعنى: هذه الأسوة لكم.

– في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾.[سورة الأحزاب، الآية36].

تقدّم المسند (لَهُمْ) وهو خبر "كان"، عن اسمها (الخِيرَةُ)، والغرض من هذا التقديم هو التّنبيه أن المسند خبر لا نعت، فإن قلنا: الخيرة لهم، لتوهّمنا أنّ (لَهُمْ) صفةٌ لها.

– في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾ [سورة الأحزاب، الآية23].

تقدّم المسند (مِنَ المُؤمِنِينَ) وهو خبر للمبتدأ (رِجَالٌ) المؤخّر عنه، والغرض من هذا التّقديم هو تخصّص المسند بالمسند إليه، أي تخصيص صفة الإيمان للرّجال، فقُدّم المسند لهذا الغرض.

– في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية12].

وقوله أيضاً: ﴿وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ﴾ [سورة الأحزاب، الآية13].

وقوله أيضاً: ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية73].

إسنادٌ فعلي، فالأفعال: (يَقُولُ، قَالَتْ، لِيُعذّبَ) تقدّمت على فاعليها (المُنَافِقُون، طَائِفَةٌ، اللهُ) وجوباً، أي أنّ المسند فيها تقدّم على المسند إليه وجوباً، لأنّه الأصل فلا يجوز العدول عن الأصل، ولا يجوز تأخير المسند الفعل هنا عن فاعله.

6.2.2. تأخير المسند:

تأخير المسند هو الأصل في الإسناد الإسمي، أمّا في الإسناد الفعلي فلا يمكن أن يتأخّر المسند عن المسند إليه، لأن الأصل في هذا النّوع أن يتقدّم المسند عن المسند إليه، أي تقدّم الفعل عن الفاعل، ولا يجوز تقدّم الفاعل عن فعله استناداً إلى قول جمهور النّحاة.

وبعد اكتمال هذه الدّراسة من النّاحية النّحوية والبلاغيّة، نستنتج أنّه يمكن أن تتغيّر بنية التّركيب في العمليّة الاسناديّة، لتفضي إلى معانٍ ودلالاتٍ جديدة باطنيّة يدرسها علم البلاغة، فلكلّ حال من أحوال المسند في البلاغة أغراض تبيّن السّبب في هذا التغيّر، أو السّبب الذي جرى من أجله هذا التغيّر.

الخاتمة

وفي الختام نذكر أنّنا حاولنا من خلال هذا البحث تقديم دراسة وصفيّة تحليلية للمسند بين النّحو والبلاغة في سورة الأحزاب، وقد توصّلنا من خلال هذه الدّراسة، إلى جملة من النتائج، والتي تمثّلت فيما يلي:

– لم يأتِ المسند في سورة الأحزاب جملة اسميّة، ولا مبتدأ مستغنٍ مرفوعه عن الخبر، ولا مصدراً نائباً عن فعله، ولا مفعولاً ثالثاً للأفعال النّاصب لثلاثة مفاعيل.

– جاء المسند من المشتقّات كاسم فاعل في أربعة مواضع، ولم يأتِ من المشتقات الأخرى إطلاقاً.

– في سورة الأحزاب 345 مسندًا، مقسّمة بين أنواعه من المفرد والجمل الفعليّة وأشباه الجمل، كما خلت السّورة من المسند في شكل جمل اسميّة.

– أكثر أنواع المسند وروداً في السّورة هو الفعل، إذ أحصينا 255 فعلاً بأنواعه.

– للمسند أحوال بلاغيّة وتغيّرات تطرأ عليه، وعمل البلاغة هنا هو بيان السبب الذي أدّى إلى هذه التّغيّرات أو الأحوال، وبيان أغراضها.

– قد يُقدّم المسند، وقد يحذف أو يُذكر، وقد ينكّر أو يعرّف، ولكلّ من هذه الأحوال المذكورة أغراض بلاغيّة.

– لا يجوز تأخير المسند عن المسند إليه سواءٌ أكان الإسناد فعلياً أو اسميّاً، حيث أنّ الفعل المسند لا يجوز أن يتأخّر عن فاعله، كما أنّ المسند في الجملة الإسميّة لا يتأخّر لأنّ الأصل فيه هو التأخّر.

– يمكن أن يسهم تغيّر البنية التّركيبيّة سواء من ناحية التّرتيب أو التعريف أو غيرهما من الأحوال إلى ورود معانٍ جديدة باطنيّة، يبيّنها علم البلاغة.

– يمكن أن يتقدّم المسند عن المسند إليه في الإسناد الفعليّ عند بعض الكوفيين، لكنّ استنادنا إلى رأي الجمهور حال دون كشفنا عن هذه القضيّة في الجانب التّطبيقي، وبالتّالي لم يرد ذلك في مسألة تأخير المسند.

فهرس الآيات القرآنيّة

السّورة	الآية	رقم الآية	الصّفحة
البقرة	ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ	02	65
	ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ	46	57
	وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ	55	17
	وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ	96	64
	مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ	106	24
	وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا	109	57
	وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ	128	16
	وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ	193	27
	وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ	233	18
	وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ	251	33

آل عمران	لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ	128	18
	لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ	156	27
	كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ	185	22
	وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ	189	66
النّساء	وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا	125	58
	إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ	142	61
الأنفال	وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ	33	17
	وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ	35	27
التّوبة	أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓۚ	03	63
	وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ	60	51
هود	أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ	08	28
	وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ	36	16
	وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ	118	25
يوسف	ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا	09	65
	مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم	40	14

النّحل	وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ	44	17
	أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ	92	26
الكهف	وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ	18	41
	أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا	34	55
	وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ	99	57
مريم	وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا	08	26
	وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا	92	16
طه	فَرَجَعۡنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَۚ	40	17
	كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ	81	17
	قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ	91	17
الأنبياء	وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ	57	18
	قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ	62	61
	قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ	63	61
الحجّ	إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ	73	16

النّور	فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ	36	62
	رِجَالٌ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٌ	37	62
	وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ	45	64
الفرقان	وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورٗا	23	58
الرّوم	ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسۡتَهۡزِءُونَ	10	26
	وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ	47	28
لقمان	إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ	08	16
الأحزاب	يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا	01	81
	ذَٰلِكُمۡ قَوۡلُكُم بِأَفۡوَٰهِكُمۡۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ	04	75، 93
	فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡ	05	75، 97

	ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا	06	75، 82، 96
	وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورٗا	12	75، 93، 102
	وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٞ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا	13	84، 100، 102
	وَلَقَدۡ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلۡأَدۡبَٰرَۚ وَكَانَ عَهۡدُ ٱللَّهِ مَسۡـُٔولٗا	15	81
	قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ رَحۡمَةٗۚ	17	75، 98
	قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ	18	80
	يَحۡسَبُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ لَمۡ يَذۡهَبُواْۖ	20	93

لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا	21	82، 101
وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ	22	76، 93، 98
مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ	23	76، 101
وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ	25	93
وَأَوۡرَثَكُمۡ أَرۡضَهُمۡ وَدِيَٰرَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُمۡ وَأَرۡضٗا لَّمۡ تَطَـُٔوهَاۚ	27	93
يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ	28	82
وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا	29	82، 84
وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا	30	81
وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ	31	76، 93
إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ	32	76

إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا	35	87	
وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ	36	101	
وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا	37	82 ،76	
ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ	39	99 ،76	
مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ	40	97	
هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ	43	99 ،76	
تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ	44	100 ،76	
وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا	47	84	

	فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَاۖ	49	76
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ	50	84، 98
	ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعۡيُنُهُنَّ وَلَا يَحۡزَنَّ	51	76
	ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ	53	76، 82
	ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا	54	81
	وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدًا	55	98
	إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا	56	30، 84، 96
	فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا	58	76
	ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ	59	77
	لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ	60	77

	لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا	73	76، 102
سبأ	لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ	31	63
فاطر	وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ	28	42
يس	قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ	78	61
	قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ	79	61
الزّمر	وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ	38	62
فصّلت	إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ	41	30
الجاثية	مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ	25	27
البلد	أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ	14	33
	يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ	15	33
الكافرون	لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ	06	66

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربي، دار النّشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ-2008م.

2- إبراهيم أحمد محمّد الوقفيّ، تبسيط الأجرومية، تح: سليمان ابراهيم البليكيمي، دار الفضيلة للنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، 2009م.

03- ابن الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1.

04- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد النّجار، الهيئة المصرية للكتاب، بيروت، لبنان، 1983.

05- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988.

06- ابن عقيل (بهاء الدّين)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الجمهورية العربية السّوريّة، ط1، 1402هـ-1982م.

07- ابن عقيل (بهاء الدّين)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، دار التّراث للنّشر و التّوزيع، القاهرة، مصر، ط20، 1400هـ 1980م.

08- ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر.

09- ابن قيم الجوزيّة (برهان الدين إبراهيم)، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، تح: محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السّلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ-2002م.

10- ابن مالك (محمد ابن عبد الله)، متن الألفيّة، المكتبة الشّعبيّة، بيروت، لبنان.

11- ابن منظور (محمد ابن علي)، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب و محمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3 1999م.

12- ابن منظور (محمّد ابن علي)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.

13- ابن هشام (جمال الدّين ابن يوسف)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان.

14- ابن هشام (جمال الدّين ابن يوسف)، شرح شذور الذّهب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنّشر، طهران، إيران، ط1، 1382هـ.

15- ابن هشام (جمال الدّين ابن يوسف)، تح: محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت- لبنان، ط1، 1414هـ-1994م.

16- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1420هـ-2000م.

17- أحمد فال بن آدو الجنكي الشنقيطي، شرح ملحة الاعراب، تح: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، مطبعة المحمودية، فهرسة الملك فهد الوطنية، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1434هـ 2013م.

18- الإستراباذي (رضيّ الدّين)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد وشركائه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م.

19- الإستراباذي (رضيّ الدّين)، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشير مصري، هجر للطباعة والنشر ولتوزيع و الإعلان، 1993م.

20- الأصفهاني (محمد بن الحسن المرزوقي)، شرح ديوان الحماسة، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424 هـ- 2003م.

21- أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تح: محمّد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت، لبنان، 1400هـ-1980م.

22- بحرق (جمال الدّين محمّد بن عمر)، فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، تح: مصطفى النّحاس، كلّية الآداب، جامعة الكويت، 1413هـ-1992م.

23- الجرجاني (الشّريف)، معجم التّعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

24- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

25- جميل بثينة (جميل بن معمر)، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت-لبنان.

26- الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد)، ملحة الإعراب، دار السّلام، القاهرة-مصر، ط1، 1426هـ-2005م.

27- خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، مكتبة النّهضة، بغداد، العراق، ط1، 1385هـ-1965م.

28- الخضري (محمّد ابن مصطفى)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1 1424هـ 2003م.

29- ذو الرّمة، ديوان ذي الرّمة، شرح أحمد حسن دبس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ-1995م.

30- السّكّري (أبو سعيد الحسن)، ديوان أبي الأسود الدّؤلي، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1418هـ-1998م.

31- سيبويه (أبو بشر عثمان ابن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م.

32- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع، تح: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

33- السّيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر)، ألفيّة السّيوطي النّحويّة، دار إحياء الكتب العربيّة، مصر.

34- الصّبّان (محمّد ابن علي)، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

35- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ-2009م.

36- عبد المتعال الصّعيدي، بغية الإيضاح في تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط17، 1426هـ-2005م.

37- العكبري (أبو البقاء)، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3 1428 هـ م2007.

38- فاضل السّامرّائي، تحقيقات نحويّة، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط1، 1421هـ-2001م

39- فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجُمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1409هـ- 1989م.

40- الفراهيدي (الخليل ابن أحمد)، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1 2002م-1424هـ.

41- الفوزان (عبد الله بن صالح)، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع.

42- القرطبي (أبو نصر هارون ابن موسى)، شرح عيون كتاب سيبويه، تح: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، مصر، ط1، 1404هـ 1984م.

43- القزويني (جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 1413-1993.

44- القزويني (جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن)، تح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1، 1904م.

45- المتنبّي (أبو الطّيب أحمد ابن الحسين الجعفي)، ديوان المتنبّي، دار بيروت، بيروت- لبنان، 1403هـ-1983م.

46- محمد الطاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1404هـ-1984م.

47- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3 1409هـ . 1988م.

48- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: مجدي السيّد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، مصر.

49- مناهج جامعة المدينة العالمية، البلاغة-المعاني، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، 1432هـ-2011م.

50- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.

51- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس)، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل ابراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ.

52- وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط2، 1418هـ-1998م.

53- يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلويّ اليمني، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

الرّسائل والمذكّرات:

54- حسن عثمان يوسف عدوان، دراسة النّظم القرآني في سورة الأحزاب، أطروحة ماجيستير في تخصص أصول الدّين، جامعة النّجاح الوطنيّة، عمادة كلّية الدّراسات العليا، قسم أصول الدّين، نابلس، فلسطين، 1424هـ-2003م.

55- خلود عبد السّلام عبد الحميد شبانة، بناء الجملة في شرح هامشيّات الكميت دراسة نحويّة تحليليّة، رسالة ماجيستير في اللّغة العربيّة وآدابها، كلّية الدراسات العليا بجامعة الخليل، 2012-2013.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

المقدّمة.....أ-ج

المدخل: مفاهيم أساسيّة.....01-08

1. مفهوم الجملة.....02

1.1. مفهوم الجملة في اللغة.....02

2.1: مفهومها في اصطلاح علماء العربية.....03

1.2.1. الجملة في اصطلاح النحاة.....03

2.2.1: الجملة في اصطلاح البلاغيين.....04

3.1. أنواع الجملة.....05

2. مفهوم الإسناد.....06

1.2: مفهومه لغة.....06

2.2. مفهومه اصطلاحاً.....06

3.2. طرفا الاسناد.....07

الفصل الأوّل: مواقع المسند في النّحو وأحواله البلاغيّة.....09-69

1. المسند في النّحو.....10

1.1. مفهوم المسند.....10

2.1. مواقع المسند.....11

1.2.1. الخبر.....11

2.2.1. الفعل.....13

3.2.1. اسم الفعل.....21
4.2.1. المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر.....22
5.2.1. خبر النواسخ.....24
1.5.2.1. خبر "كان" وأخواتها.....24
2.5.2.1. خبر إنّ وأخواتها.....29
6.2.1. المصدر النائب عن الفعل.....31
7.2.1. المشتقّات العاملة عمل الفعل.....35
3.7.2.1. أنواع المشتقات العاملة.....36
1.3.7.2.1. اسم الفاعل.....36
2.3.7.2.1. الصّفة المشبّهة.....44
3.3.7.2.1. اسم المفعول 48
4.3.7.2.1. صيغ المبالغة.....52
5.3.7.2.1. اسم التّفضيل 53
8.2.1. المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين.....56
9.2.1. المفعول الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.....58
2. المسند في البلاغة.....60
1.2. أحوال المسند.....60
1.1.2. الذكر والحذف 60
2.1.2. التعريف والتنكير.....63

3.1.2. التّقديم والتأخير.....66

الفصل الثّاني: دراسة تطبيقيّة للمسند في سورة الأحزاب.....70-101

1. التّعريف بسورة الأحزاب.....71

2. التطبيق: المسند في سورة الأحزاب.....74

1.2. في النّحو.....74

1.1.2. الخبر.....75

2.1.2. الفعل.....78

3.1.2. اسم الفعل.....80

4.1.2. المبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر.....81

5.1.2. أخبار النّواسخ.....81

1.5.1.2. خبر كان وأخواتها.....81

2.5.1.2. خبر إنّ وأخواتها.....84

6.1.2. المصدر النّائب عن الفعل.....86

7.1.2. المشتقّات العاملة.....86

1.7.1.2. اسم الفاعل.....87

2.7.1.2. الصّفة المشبّهة.....90

3.7.1.2. اسم المفعول.....91

4.7.1.2. صيغ المبالغة.....91

5.7.1.2. اسم التّفضيل.....92

8.1.2 المفعول الثّاني للأفعال التي تنصب مفعولين.....93

9.1.2 المفعول الثّالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.....94

2.2: في البلاغة 96

1.2.2: ذكر المسند 96

2.2.2 حذف المُسْنَد 97

3.2.2 المسند المعرّف.....98

4.2.2 المسند النّكرة.....100

5.2.2 تقديم المسند 101

6.2.2 تأخير المسند 102

الخاتمة.....103

فهرس الآيات القرآنيّة.....106

قائمة المصادر والمراجع.....116

فهرس الموضوعات.....123